العدد ١٢٣- كانون الثاني ٢٠٢٣

الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

التوجهات الصينية نحو منطقة آسيا الوسطى

أزمة الطاقة وتداعياتها على العالم

AN EVERLASTING MARK

Surrender to the beauty of the resort's magnificent snow-covered paths. Enjoy all the benefits of the 5 star InterContinental Mzaar Hotel.
Pamper your senses at "Les Thermes du Mzaar" spa, the ideal place to relax. Get ready for a memorable journey that promises to leave more than one mark.

MZAAR
SKI RESORT
1850m-2465m

Mzaar Ski Resort - kfardebiane
+961 9 341034, +961 3 771211
www.mzaarskiresort.com
facebook/mzaarskiresort

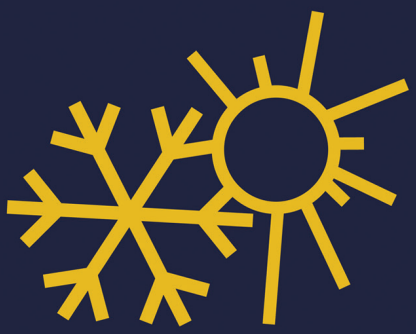

MZAAR
SKI RESORT
1850m-2465m

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وثلاث وعشرون – كانون الثاني ٢٠٢٣

الطاقة، محرِّك العالَم ومستقبل لبنان

أصبحت الطاقة في العقود الأخيرة المحرك الأول للإنتاج حول العالم، بحيث لم يعُد أي مجتمع قادرًا على التطور والازدهار إنْ لم تتوافر له منظومة طاقة متكاملة تغذي معامله ومُدُنه ومدارسه وجامعاته ومؤسساته المختلفة، وتسمح بقيام تنمية مستدامة، وتتيح اتصالًا دائمًا بالإنترنت والأقمار الاصطناعية. فالبلد المفتقِر إلى الطاقة هو في حكم الجزيرة المعزولة عن ركب التقدُّم البشري السائر بسرعة متزايدة.

فضلًا عن ذلك، للطاقة أهمية حاسمة بالنسبة إلى الأمن الوطني. فالبلدان التي تملك مصادر طاقة وفيرة ومنتظمة تكون أكثر أمنًا وأقل عرضة للتهديدات الخارجية. على النقيض من ذلك، كثيرًا ما تقع الدول المعتمِدة على الطاقة المستورَدة تحت رحمة الأسواق العالمية والتوترات الجيوسياسية. تستطيع الدول إذًا عبر تنمية مصادر الطاقة المحلية الخاصة بها أنْ تُقلل من اعتمادها على بلدان أخرى وتُعَزز أمن الطاقة الخاص بها.

تُواجه الدول كذلك تحدّيًا لا يقل خطورة وهو التداعيات المناخية التي يخلّفها إنتاج الطاقة. فمن المعلوم أن الوقود الأحفوري، أي النفط والغاز والفحم أساسًا، هو المصدر الأول للطاقة حاليًّا، مع كون انبعاثاته ذات ضرر بالغ على الغلاف الجوي ومن ثم التربة والمياه. لذا تسعى الحكومات إلى تقليص اعتمادها على هذا النوع من الوقود، واستبداله بمصادر الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حماية للبيئة ولصحة الإنسان.

انطلاقًا مما سبق، نستطيع الجزم بأن أمن الطاقة أحد أكبر التحديات التي تواجه لبنان حاليًّا، نظرًا إلى الأزمة المتعددة الأوجه التي تعصف به منذ نهاية العام ٢٠١٩. من ناحية أخرى، جاء توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية عقب المفاوضات التقنية غير المباشرة ليفتح كوة في جدار هذه الأزمة. فالثروة النفطية والغازية الكامنة في المياه الإقليمية اللبنانية هي بالتأكيد أحد مفاتيح نهوض بلدنا من محنته، وهي مورد حيوي من شأنه أن يضعَ لبنان على خريطة الطاقة المتوسطية والعالمية، ويشكلَ مَوْرِدًا اقتصاديًّا تستفيد منه الأجيال. لذا لا نبالغ إذا قلنا أن ثروتنا هذه جزء أساسي من المستقبل الذي يطمح إليه اللبنانيون.

العميد الركن جوزف عيد
مسيّر أعمال مديرية التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. عصام مبارك — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: المعاون جيهان جبور

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان
شادي مهنا

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة.c.v (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١
العنوان الإلكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان: ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وثلاث وعشرون – كانون الثاني ٢٠٢٣

التوجهات نحو منطقة آسيا الوسطى

الرائد أيوب مهنا ٥

أزمة الطاقة وتداعياتها على العالم

د. نغم أبو شقرا ٢٧

ملـخـصـات ٤٧

التوجهات الصينية نحو منطقة آسيا الوسطى

الرائد أيوب مهنا
ضابط في الجيش اللبناني

المقدمة

تُعد الصين بما تملكه من مقومات طبيعية وجغرافية وبيئية وسكانية، من كُبريات الدول ذات القوة الاقتصادية والتطور الصناعي، فضلًا عن أنها دولة نووية، إضافة إلى كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، كل هذه الميزات دفعت الصين لتأدية دور بارز في سوق السلع والانتشار الدولي تمهيدًا لقطبيتها الدولية.

وبرزت الصين، الدولة التي يتجاوز عدد سكانها الـ ١.٣ مليار نسمة، على مدى السنوات الماضية كقوةٍ اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها، فهي تعد حاليًا أكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية، والثاني بعد الولايات المتحدة من حيث القيمة السوقية، ومن المتوقع أن تصبح الأكبر مع نهاية العقد القادم[١]. أما على المستوى العالمي فتحاول الصين الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، والتفاعل بشكلٍ أعمق وأكثر تأثيرًا في الأحداث الدولية، والمساهمة في حفظ السلم الدولي، والاضطلاع بمهام الوساطة في عديد النزاعات الدولية.

١- The World Economic League Table 2017,Centre for Economics and Business Research 26 December 2016, Available On Internet At: https://www.cebr.com/welt-2017/ Accessed On:29/4/2022.

عرفت تفاعلات الصين في النظام الدولي تحولًا كبيرًا منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وترسخ أكثر مع نهاية الحرب الباردة، وأدى ذلك إلى تخلّيها تدريجيًا عن "سياسة الحذر" وبخاصةٍ على المستوى الإقليمي، من خلال تَشارك قيم السيادة وعدم التدخل في الشأن الداخلي وتَشارك تجاربها مع دول الجوار في المجال الاقتصادي.

نجم عن زوال النظام الجيو–سياسي للحرب الباردة نتائج رئيسة، تمثلت بظهور منطقة جرى تغييبها منذ أن كانت تحت المظلة السوفياتية، وهو ما انطوى على تسميتها بجمهوريات آسيا الوسطى، حيث أدّت عن ولادة هذه الجمهوريات إلى تكوين جيو–سياسي كامل للفضاء الجغرافي بالمنطقة، وسمحت بظهور دول المنطقة الخمس: أوزباكستان، كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان وقرغيزستان من جديد ككياناتٍ سياسية وثقافية واجتماعية متمايزة عن محيطها. فمن الناحية الجيوبوليتيكية، تعد آسيا الوسطى امتدادًا طبيعيًا للقوقاز، وجزءًا من "أوراسيا" التي تُعد قلب الأرض، وتتجلى الأهمية الجيو–استراتيجية الرئيسة لآسيا الوسطى في عاملَين رئيسَين، وهما: اكتشاف احتياطيات معدة من الموارد الطاقوية، وثانيًا كونها ممرًا محوريًا لأنابيب النفط والغاز، وطرق المواصلات التي تنطلق منها بكل الاتجاهات.

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خلق فراغ استراتيجي في منطقة آسيا الوسطى، مهّد الطريق لانضمام لاعبين جدد يريدون السيطرة على إمكانات هذه المنطقة المهمة اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، والواقع كانت الصين من بين أهم هؤلاء اللاعبين، خصوصًا أنها تتقاسم مع آسيا الوسطى حدودًا طويلة كما تتقاسم معها امتدادات عرقية متداخلة، لذلك شعرت الصين بالحاجة إلى إعادة تنظيم الرؤية الاستراتيجية لآسيا عامةً وآسيا الوسطى وبخاصةٍ بما يحقق مصالحها.

تشهد منطقة آسيا الوسطى إعادة توازن كبير للقوى مع تقلص الدور الروسي وصعود الصين كواحدٍ من أكثر اللاعبين المؤثرين في المنطقة.

يعود صعود الصين في آسيا الوسطى إلى نظرتها الأوسع لوصل المنطقة، ولشهيتها المفتوحة لمصادر الطاقة، وهي على خلاف روسيا، لا تستخدم الضغط السياسي لإبقاء المنطقة ضمن توجهها العام، فإن عدم وجود أجندة سياسية مُعلنة، باستثناء

الاستقرار الإقليمي الذي ترى بكين إمكانية تحقيقه عبر التنمية الاقتصادية، يجعل من الصين جذابة بشكلٍ خاص للحكومات المحلية[٢].

تُمثل منطقة آسيا الوسطى من الناحية الاستراتيجية الساحة الخلفية ومجال النفوذ التقليدي للصين، نظرًا لما لها من روابط تاريخية وحضارية وثقافية واقتصادية وتجارية مع دول المنطقة، حيث تأتي المنطقة ضمن أولويات صناع القرار الصينيين عند وضعهم لاستراتيجياتهم في مختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على مكانة الصين الإقليمية والعمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع من جهة، أو تعلق بتحقيق أمن الطاقة المتصل بتوفير الموارد الطاقوية اللازمة للاحتياجات المتزايدة للبلاد في كل حين، وتجنّب كل ما من شأنه أن يؤثّر في موثوقية الإمدادات واستمرارية تدفّقها من جهة أخرى.

تهدف الصين من خلال التوجه نحو منطقة آسيا الوسطى إلى تحقيق تأمين طويل المدى لإمداداتها الطاقوية، ضمن استراتيجياتها لأمن الطاقة، بالإضافة إلى مجابهة التهديدات ذات الصفة الجيو–أمنية المرتبطة بالتحولات الجيو–سياسية والجيو–استراتيجية التي تعرفها منطقة آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة واشتداد حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي للمنطقة من قبل فاعلين ولاعبين جيو–استراتيجيين مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي، ولا ينفصل هذا التوجه الصيني عن الإطار العام لانخراط الصين في الشؤون الدولية في سياق مخرجات الصعود الصيني والاضطلاع بدورٍ أكثر حضورًا ونشاطًا بشأن قضايا السياسة العالمية، وفي هذا البحث سنحاول استكشاف أسباب التوجه الصيني نحو منطقة آسيا الوسطى وذلك من خلال:

القسم الأول: دوافع الاهتمام الصيني بمنطقة آسيا الوسطى

تُعد الصين من أوائل الدول التي قامت بالاعتراف بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق في العام ١٩٩١، فبدلًا من أن تجاور الصين دولة

٢- بول سترونسكي، موسكو بكين:والإطار الجيو-سياسي لآسيا الوسطى، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨، راجع الموقع على الإنترنت www.kassioum.org/report، تم الاطلاع ٢٠٢٢/٩/٢٨.

واحدة هي الاتحاد السوفياتي تعددت إلى مجموعة دول تجاورها، وأصبح لزامًا على الصين تسوية مشكلاتها الحدودية معها عوضًا عن الاتحاد السوفياتي[٣]، ولهذا سعت الصين إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع جاراتها الجدد، وتبادل الزيارات الرسمية معها، إذ أكدت الصين ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المشترك، ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي، وقد نتج عن تلك الزيارات توقيع اتفاقيات ومعاهدات خاصة في الشؤون الأمنية والعسكرية، وإعادة رسم الحدود بين الطرفَين[٤]، بحيث يبلغ طول الحدود بين الصين ودول آسيا الوسطى الثلاث، كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر، وهناك العديد من القوميات العابرة للحدود بينهما[٥].

أعلن رئيس وزراء الصين لي بانغ Lie Peng، بعد زيارة جمهوريات آسيا الوسطى في العام ١٩٩٤، أن سياسة الصين تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ترتكز على أربع مبادئ أساسية هي تعزيز التعايش السلمي، تعزيز الرخاء الاقتصادي، حرية الاختيار للأنموذج الاقتصادي، واحترام سيادة الإقليم وسلامته[٦].

إن معرفة توجهات الصين تجاه منطقة آسيا الوسطى تقتضي معرفة الدوافع الأساسية والمهمة التي قادت الصين إلى التوجه نحو المنطقة، وما هي طبيعة الصراع المثار حولها. فلذلك، تحركت الصين لإيجاد إطار رسمي يربطها بتلك المنطقة، وكان وراء التحرك الصيني مجموعة من الدوافع وهي:

أولًا: الدوافع السياسية والأمنية

إن الصين قوة آسيوية فاعلة لها تأثيرها، وتسعى لتأخذ موقعها على الساحة الدولية بصورةٍ فاعلة وبخاصةٍ بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ولتحقيق هذا الهدف فهي تعمل على تنفيذه بمختلف المستويات[٧].

إن الأوضاع الأمنية في دول آسيا الوسطى تفرز تأثيراتها على الأمن في المناطق الغربية للصين، وإن عدم استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول، فضلًا عن

٣- عبدالسلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٥.

٤- المرجع نفسه، ص ١٤.

٥- محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٣٣٢.

٦- Adiljan Umaror and Dmitry pashkun, tensions in Sino –central Asian Relations and their implications for Regional security, conflict studies Researcher, centile Academy of united kingdom, Central Asia, 2006,p 5.

٧- جعفر حسن عترسي، فوضوية العالم وميزان القوى هيكلية العالم الجديد صراع الأرض والنفط والأسواق إلى ما بعد سقوط بغداد، بيروت، دار المحبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٣٤٩.

الاضطرابات الإقليمية التي يولدها تنافس الدول الكبرى وصراعها إذ تُشكل مجتمعة تهديدات على الأمن القومي الصيني، وفي حال وقوع اضطرابات في جمهوريات آسيا الوسطى، فمن الصعب جدًا أن تكون الصين بمعزلٍ عنها، كما هو الحال في الحرب الأهلية الطاجكستانية، والاضطرابات التي أثارتها الحركة الإسلامية في أوزباكستان، لم تنعكس سلبًا على حركة التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة فحسب، بل امتدت إلى إقليم سينجيانغ الصيني، نظرًا للتداخل العرقي بين الإقليم وجمهوريات آسيا الوسطى من ناحية، وإن القوى الداعية إلى استقلال تركستان الشرقية المهددة للأمن القومي الصيني[٨]، والمرتبطة مع الحركة الإسلامية الأوزباكستانية وغيرها من المنظمات الراديكالية الأخرى، قد قامت بأعمالٍ عسكرية في إقليم سينجيانغ الصيني، والتي تتخذ من جمهوريات آسيا الوسطى جبهة أمامية وقاعدة انطلاق لها لتجزئة الصين وتمزيق وحدتها، فإذا ما أرادت الصين حل مشكلة تركستان الشرقية فإنها ستواجه الكثير من الصعوبات بعيدًا عن تنسيق دول آسيا الوسطى ومساعدتها من ناحية أخرى، ومن الناحية الجيو–سياسية الأمنية، فإن الصين تُعد الجار القريب لمنطقة آسيا الوسطى وتشكل هذه المنطقة ممرًا للنقل البري والاتصالات بين الصين وأوروبا والشرق الأوسط بينما تعطي الصين لجمهوريات آسيا الوسطى الحبيسة ممرًا جغرافيًا آمنًا نحو المحيط الهادئ[٩].

إن مخاوف الصين من تصاعد النزعة القومية والدينية الراديكالية المتطرفة في دول وسط آسيا، وما يتصل بها من صراعات قد تنعكس سلبًا على استقرار إقليمها الغربي سينجيانغ، ولقد عززت تلك المخاوف تصاعد موجة الإرهاب الدولي، وإعلان الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب في أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إذ دخلت القوات العسكرية الأميركية آسيا الوسطى ورابطت فيها، وعادت القواعد العسكرية الأميركية على مقربة من سينجيانغ الصينية، الأمر الذي أدى إلى تغيير في مكانة جمهوريات آسيا الوسطى ووضعيتها، التي تشكل الفناء الخلفي الاستراتيجي للصين، وبذلك ازدادت التهديدات الأمنية التقليدية التي تواجه المناطق الغربية للصين[١٠].

٨- حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٨، ٢٠٠٥، ص ١٤.

٩- Sun Zhuangzi, The Relationship between China and Central Asia, Edited by Iwashita Akihiro Eager Eyes Fixed on Eurasia Russia and it's neighbors in crisis Copyright, 2007by the Slavic Research Central Japanese, p 92.

١٠- أبو بكر فتحي الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٤٢.

إن اهتمام الصين لاستتباب الأمن على حدودها الطويلة مع جمهوريات آسيا الوسطى دفعها إلى إيجاد تفاهمات ثنائية وجماعية مع دول المنطقة، من أجل الحفاظ على أمن الحدود واستقرارها، وإيجاد مناطق حدودية منزوعة السلاح[١١]، وانطلاقًا من ذلك عقدت الصين مع جمهوريات آسيا الوسطى مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات، ولعل من أهمها الاتفاقيات المتعلقة بشأن الخلاف الحدودي بين الصين وقرغيزستان، إذ وقّع كلا البلدَين على بروتوكول في العام ١٩٩٦ لتسوية النزاع الحدودي، واتفاق في العام ١٩٩٩ الذي حصلت بموجبه الصين على ٩٥ ألف هكتار من الأراضي تم التنازل عنها من جمهورية قيرغيزستان، وهاتان الاتفاقيتان دفعتا إلى تعميق العلاقات الودية بين البلدَين، وفي العام ٢٠٠٢ وقّعت جمهورية طاجيكستان خلال زيارة الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمانوف إلى الصين اتفاقية تتنازل بموجبها طاجيكستان عن ١٠٠٠ كلم٢ للصين، وتم التصديق عليها في العام [١٢].

يتضح لنا مما سبق، أن الجانب الأمني هو من الأسباب الرئيسة التي دفعت الصين إلى الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، والتي جاء جزء كبير منه في إطار منظمة شنغهاي، إذ نجحت في استقطاب جمهوريات آسيا الوسطى بشكلٍ كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة الديكتاتورية التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب في ما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديموقراطية.لقد ركزت الصين على مسألة الحدود ووقعت عدة اتفاقيات بغية تعزيز الثقة على طول الحدود، كما أكد الصينيون وما زالوا على مسائل الأمن وقضايا الأقليات الانفصالية والتطرف الديني، بالإضافة إلى مسألة تجارة المخدرات والأسلحة المتزايدة في منطقة آسيا الوسطى[١٣].

ثانيًا: الدوافع الجيو-استراتيجية

إن الصين تُبدي مخاوفها من تنامي الوجود الأميركي في المنطقة بشكلٍ مباشر

١١- أحمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد العام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٣٣٢.

١٢- إبتسام محمد عبد، سياسة الصين الآسيوية، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٢٠، ٢٠٠٣، ص ١١.

١٣- تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ص ١٠٥.

وعلى حدودها الغربية، ولذلك عملت بكين على تقوية الروابط مع دول آسيا الوسطى وروسيا للحد من التغلغل الأميركي في المنطقة، الذي يتخفى خلف أقنعة تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ونشر الديموقراطية. فالتهديد المتنامي الذي تمثله الولايات المتحدة الأميركية على الصين انطلاقًا من أراضي آسيا الوسطى يتمثل في الاستثمار الأميركي في النزعة الانفصالية في إقليم التيبت وسنجيانغ، وهذا ما دفع الصين إلى التعاون مع روسيا ودول آسيا الوسطى والاعتراف المتبادل بالمصالح المشتركة لكليهما في المنطقة.

ثالثًا: الدوافع الاقتصادية

يُعد الاقتصاد الصيني من الاقتصادات الصاعدة والواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تُحصي ما يفوق المليار مستهلك، وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المُغرية للاستثمار الأجنبي، أضف إلى ذلك حجم استثمارات الصين في الخارج والتي بلغت ٤١٦ مليار دولار[١٤] في العام ٢٠١٢.

لقد اندفعت الصين نحو منطقة آسيا الوسطى انطلاقًا من واقعها الاقتصادي المتنامي والذي يفوق ١٠٪ سنويًا، وهذا التطور في الاقتصاد جعلها بحاجةٍ ماسة إلى موارد الطاقة كالنفط والغاز، وتنويع إمدادات وارداتها من الطاقة، فاندفعت نحو آسيا الوسطى لتأمين احتياجاتها الطاقوية فضلًا عن القوقاز وإيران والعراق[١٥].

بالإضافة إلى ذلك، فالتبادل التجاري بين الصين ودول آسيا الوسطى بلغ نحو ٢٠مليار دولار خلال العام ٢٠١٥، إذ أصبحت الشريك التجاري الأول لأوزباكستان إذ بلغ حجم التبادل التجاري للعام ٢٠١٦ نحو ٣ مليار دولار، وقد استثمرت بمشاريع الطاقة في كازاخستان نحو ٢٣,٦ مليار دولار، وتستورد من تركمانستان نحو٣٠ متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب الغاز (الصين–آسيا الوسطى) والذي يعمل منذ العام ٢٠٠٩ [١٦].

وفضلًا عما تقدم فإن الاهتمام الصين بتقوية علاقتها مع دول آسيا الوسطى قد وسع التقارب الاقتصادي بينهما وازدهرت حركة التجارة، لغرض الحفاظ

١٤- عباس سعدون رفعت، التوجهات الصينية حيال جمهوريات آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧٣، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ٦٢٦.

١٥- مطيع اللـه تائب، الصين وإيران وتركيا: اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، قطر، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧، ص ١١. متوفر على الإنترنت على الموقع التالي: http://www.aljazeera.net/knwledgegate، تم الاطلاع ٢٠٢٢/٤/٢.

١٦- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ١٦٣-١٧١ .

على جوهر المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى وتأمين مصادر الطاقة لتلبية النمو الاقتصادي المطّرد. وهذا الدافع الاقتصادي كان هو الهدف الأهم من سياسة الصين في منطقة آسيا الوسطى.

القسم الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى

على مدار ثلاثة عقود من حكم ماو تسي تونغ (١٩٤٩ – ١٩٧٦)، اكتسبت السياسة الخارجية الصينية طابعًا ثوريًا، وكان هدف تصدير الثورة إلى الخارج محركًا رئيسًا لسياسة بكين الخارجية، وفي العقود الثلاثة التالية، اتسمت معالم السياسة الخارجية الصينية في عهد دينغ شياو بنغ (١٩٧٨ – ١٩٩٢) بالاعتدال والانفتاح الكبيريَن، وبقيت السياسة الخارجية الصينية في عهدَي الرئيسَين جيانغ زيمين وهو جينتاو أكثر حرصًا على تعزيز جهود التنمية الداخلية عبر تأمين بيئة إقليمية ودولية مسالمة، وبقي مبدأ دينغ "إخفاء القدرات وانتظار الوقت" موجهًا رئيسًا للسياسة الخارجية الصينية طوال هذه المرحلة[١٧].

مع انتقال القيادة في بكين من هو جين شاو إلى شي جين بينغ في بداية العام ٢٠١٣، بدت السياسة الخارجية الصينية أوسع نشاطًا وأكثر طموحًا بالشكل الذي يوحي بتخلّي بكين عن مبدأ بناء القدرات وانتظار الوقت، وضمن هذا السياق، تُشكل الأبعاد الجيو–سياسية لمبادرة الحزام والطريق ودعم بكين لنمطٍ جديد لعلاقات القوى الكبرى أبرز مؤشرات التحول الواضح في نهج السياسة الخارجية الصينية.

قُسمت السياسة الخارجية الصينية على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى ١٩٤٩–١٩٧٨ شكل الاقتصاد الموجه والنظام السياسي اللينيني والسياسة الخارجية الثورية سماتها الرئيسة، المرحلة الثانية التي بدأت مع دينغ في العام ١٩٧٨ واستمرت مع خلفائه لغاية انفجار الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ وطُبعت بنظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وبسيادة طابع الانفتاح والاعتدال على

١٧- جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ ٢١، القاهرة، دار صفصافة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٤٥.

سياستها الخارجية[١٨]، المرحلة الثالثة اعتبارًا من منتصف عهد هو جينتاو والمستمرة حتى يومنا هذا، بحيث أصبحت الصين من القوى الكبرى وذات قدرات اقتصادية هائلة، مُنتهجة سياسة خارجية رفيعة المستوى.

وإدراكًا من الصين أن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعالة في تشكيل البُنية المستقبلية للنظام الدولي لا بد أن تسبقها مكانة إقليمية تساعدها على تحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، إذ حرصت على انتهاج سياسة أمن الجوار مع الدول المحيطة بها، وقد كان تطور علاقاتها مع جيرانها سببًا في ضم الصين في عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية، كمنتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، والمنبر الاقتصادي لرابطة دول جنوب آسيا[١٩].

ومع استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وجدت الصين في ذلك فرصة لرسم علاقات مع تلك الدول تعود عليها بالفائدة، فعملت أولًا على حل المشكلات الحدودية والمطالب الإقليمية، وعلى الصعيد الدبلوماسي اعترفت الصين بسيادة جمهوريات آسيا الوسطى في العام ١٩٩١، وأقامت في العام ١٩٩٢علاقات دبلوماسية مع الجمهوريات الخمس الناشئة [٢٠].

يُدرك الخبراء الاستراتيجيون الصينيون جيدًا أن الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى آخذة في التزايد، وأن المنطقة سيكون لها نفوذ مُعتبر في القرن الحادي والعشرين، خصوصًا وأن المنطقة وما جاورها من مناطق أخرى ستؤدي دورًا مهمًا في إمداد العالم بمصادر الطاقة[٢١]. وبالإضافة إلى أن الأهمية الجيو–اقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى مرتبطة بامتلاكها لثرواتٍ طبيعية ولكونها أسواقًا إقليمية، فإن الاحتياطيات التي تحويها منطقة آسيا الوسطى من الثروات الطبيعية يجعل منها منطقة حيوية بالنسبة للصين[٢٢].

فمع مطلع الألفية الجديدة تحول مركز اهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات

١٨- Leonard Mark., China 3.0, London: European Council on Foreign Relations. 2012, p. 24.

١٩- عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ٢٨.

٢٠- Irina Ionela Pop., China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI - discussion papers, N° 24, October 2010. p 198.

٢١- عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي-الصيني-الأميركي، ألمانيا، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠٢٠، ص ٣٠.

٢٢- عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي-الصيني-الأميركي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

آسيا الوسطى، من التركيز على القضايا الأمنية والسياسية التي سادت طيلة سنوات التسعينيات، لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية، إضافة للدروس التي تعلمتها بكين من حرب العراق وغيرها من الاضطرابات في مناطق إنتاج الطاقة، ما دفعها إلى التفكير والعمل جديًا على تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، وفي هذا الإطار تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى بشكلٍ أسرع وبخاصةٍ في ما يتعلق بمجال الطاقة[٢٣].

وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع منطقة آسيا الوسطى بخصائص جغرافية ترفع من قيمتها الاستراتيجية للصين، فهي محاذية لها ولثلاثٍ من دولها حدودٌ مباشرة معها (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان)، وهذا ما يمكّن من نقل النفط والغاز نحو البر الصيني ومنه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكًا للطاقة والمُتركزة خصوصًا في الساحل الشرقي، وهذا يُمكّن بكين من تجنّب مرور إمداداتها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطَين الهادئ والهندي، والمضائق البحرية الخطيرة وعلى رأسها مضيق ملقا[٢٤]. في هذا السياق، سعت الصين ضمن استراتيجيتها الرامية إلى توسيع استثماراتها الطاقوية خارج حدودها استراتيجية التوجه نحو الخارج، للتمركز في آسيا الوسطى والاستثمار في دولها، خصوصا في المجال الطاقوي.

لذلك أقامت الصين مع دول آسيا الوسطى علاقات جيدة منذ استقلالها، فجاء التحرك السياسي الصيني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى لتحقيق جُملة أهداف، أهمها[٢٥]:

١- تطوير العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية مع هذه الجمهوريات.

٢- تعزيز العلاقات العسكرية عبر إقامة القواعد العسكرية فيها.

٣- الحفاظ على استقلالية هذه الجمهوريات من الهيمنة سواء أكانت أميركية أو روسية.

٢٣- Irina Ionela Pop., China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan, Op. Cit. p 198.

٢٤- يعد مضيق ملقا من أهم الممرات الاستراتيجية المائية في العالم، وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم. يبلغ طوله حوالى ٨٠٠ كلم، وعرضه ما بين ٥٠ و٣٢٠ كلم وعمقه ما يقارب الـ٢٣ مترًا. يقع المضيق بين كل من ماليزيا وإندونيسيا كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ؛ الأمر الذي يجعله مركز تقاطع تجاريًا بين أوروبا وآسيا في المحيط الهادئ. ويشكّل مضيق ملقا حاليًا حوالي ٤٠٪ من تجارة العالم، كما يشهد مرور ما بين ٨٠ إلى ٩٠٪ من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. ويشكّل المضيق جزءًا مهمًا من الطرق التي تربط العرب بالصين والشرق الأوسط بجنوب شرقي آسيا تجاريًا منذ قرون. علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية " ملقا" نموذجًا، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠١٤، الموقع على الإنترنت: https://studies.aljazeera.net/ar، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٨.

٢٥- - لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأميركية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان٢٣-٢٤، ٢٠١١، ص ١٠٤.

٤- الإحلال تدريجيًا محل روسيا باعتبارها قوة مهيمنة إقليمية وكبرى من دون استفزازها.

٥- مواجهة تأثير الوجود الأميركي في أفغانستان وبعض دول هذه المنطقة.

وانتهجت الصين تجاه دول آسيا الوسطى سياسة حُسن الجوار التي حددتها القيادة المركزية، وانطلاقًا من هذه السياسة، يمكن استعراض أولويات السياسة الصينية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى بما يأتي:

• صياغة سياسة وطنية تجاه دول آسيا الوسطى ترتبط بالأمن الصيني الداخلي، فحسب العقيدة العسكرية الصينية، هناك تأكيد على فرضية النزاعات المحدودة في المناطق الحدودية داخل البلد أو خارجه.

لقد عقدت الصين مع الدول المجاورة وبخاصةٍ كل من: روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان سلسلة من الاتفاقيات لضمان الأمن على طول حدود تركستان الشرقية.

• ضمان محيط آمن ومستقر، كي تتفرغ الصين على تحديث وعصرنة اقتصادها، ولكي تضاعف في الوقت نفسه نفوذها، ولا تترك الفرصة لأي دولة أجنبية أن تهددها من خلال استغلال خلافات الصين مع دول الجوار، وعليه يمكننا أن نعتبر السياسة الخارجية الصينية تجاه دول آسيا الوسطى جزءًا من هذه السياسة. لذلك عملت على تحسين علاقاتها الثنائية مع كل دولة من دول آسيا الوسطى على حدة، وتعزيز دور منظمة شنغهاي للتعاون، فوقعت الصين عدد من الاتفاقيات مع دول آسيا الوسطى، مثلًا أوزباكستان وقعت في العام ٢٠٠٤ إلى جانب بكين إعلان مشترك يُمهد الطريق أمام تعميق العلاقات الثنائية بينهما في مختلف المجالات: السياسة، الاقتصاد، الطاقة، المعادن، المواصلات، النقل، الاتصالات إضافةً إلى العمل المشترك على مكافحة الإرهاب..[٢٦].

• تتجلى استراتيجية جمهورية الصين الشعبية في منطقة آسيا الوسطى بتحويل هذه الأخيرة إلى شريك اقتصادي فاعل لها في المنطقة، والاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي لربط شرق آسيا بغرب أوروبا، وهذا كان جُلّ اهتمام منظمة شنغهاي للتعاون التي تم إنشاؤها لهذه الغاية في الأصل، ومن خلالها تسعى الصين إلى تقوية علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وتعزيز التعاون معها لمواجهة أي تهديد أمني، سياسي، اقتصادي ممكن أن تتعرض له، بالإضافة إلى مجالَي الطاقة والتجارة إلى جانب حل

٢٦- Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, Géopolitique de la Nouvelle Asie Centrale: De la Fin de l'URSS à l'après-11Septembre, 4ème Édition, The Graduate Institute Geneva, 2006, p:12-13.

المشاكل الحدودية المتبقية في المنطقة[٢٧]. وبذلك تكون الصين قد خلقت روابط جديدة للمنطقة بهدف توسيع خياراتها عن طريق الحد من اعتمادها الاقتصادي على "السوق الواحدة، والمستهلك الواحد، والمجموعة الواحدة من إمدادات البنى التحتية" وبالتالي الحد من اعتمادها على "نقطة نقل وعبور واحدة"، ما يساعد جمهوريات المنطقة على تعزيز استقلالها عن النفوذ الروسي، وذلك كله يتم على شكل "التجارة التبادلية": تقوم بكين باستيراد النفط والغاز من كازاخستان وأوزباكستان وتركمانستان، والمعادن (كالذهب والنحاس) من طاجياكيستان وقيرغيزستان، وفي المقابل تقوم الصين بتصدير المنتوجات والسلع المصنعة (كالآلات والمنسوجات) إليها، ذلك يضمن للصين حصولها على ما تحتاجه من مصادر الطاقة والموارد الأولية المتوفرة ضمن الأراضي الوسط آسيوية[٢٨].

• الدور الذي تؤديه منطقة آسيا الوسطى في نجاح مبادرة "الحزام والطريق"، تُعد آسيا الوسطى من بين المناطق التي يشملها المشروع الصيني نظرًا لأهميتها الاستراتيجية وموقعها الجيو–سياسي، فالمنطقة تُمثل نقطة عبور لاثنين من ستة مشاريع رئيسة للممر الاقتصادي (الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا والجسر البري الأوراسي الجديد)، والتي سيكون لهما تأثير في التطور الاقتصادي من جهة والسيناريو الجيو–سياسي من جهة أخرى[٢٩].

وتحول الموقف الصيني بعد زيارة الرئيس شي جين بنيغ في العام ٢٠١٣ إلى أربع من دول آسيا الوسطى والمشاركة في قمة منظمة شنغهاي للتعاون، إلى تعزيز العلاقات بين هذه الدول والتعاون الإقليمي وأصبحت آسيا الوسطى شريكًا استراتيجيًا للصين في المسائل الاقتصادية والتجارية وفي مجال الطاقة، وأكد الرئيس الصيني "إن الصين لن تتدخل في الشؤون الداخلية لدول آسيا الوسطى ولن تسعى مطلقًا إلى هيمنة أو بناء منطقة نفوذ في المنطقة"[٣٠]، وفي الوقت ذاته أكد أن آسيا الوسطى تُشكل سوقًا استهلاكيًا رائجًا للسلع الصينية.

ومُجمل القول، إن السياسة الصينية في آسيا الوسطى، تُعد حلقة أساسية وجزءًا من

٢٧- Paul Goble, China's "Soft Power" in Central Asia Both More and Less than it Appears,Op.Cit.

٢٨- Martin Russel, China's Role in Central Asia, European Parliamentary Research Service, European Union - June 2017, p: 1.

٢٩- محمد أحمد جبر نهلة، طريق الحرير: إستراتيجية القوة الناعمة، شؤون عربية،مصر، عدد: ١٧٦، ٢٠١٨،ص: ١٦٣.

٣٠- باهر مردان، العلاقات الصينية مع دول أسيا الوسطى، شبكة المعلومات الدولية ، بكين،٢٠١٤، الموقع على الأنترنت: http://www.academia.edu، تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٨.

منظومة أمنية أكثر اتساعًا تشمل مجمل قارة آسيا، تحاول الصين من خلالها مقاومة السياسة الأميركية التي تُحسن انتهاز الفرص واستغلال نقاط ضعف خصومها، فالولايات المتحدة الأميركية استطاعت أن توظف التوتر الحاصل في علاقات الصين مع بعض جيرانها كالفييتنام والفيليبين وتحولها إلى أوراق ضغط ومساومة، وجعلت من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (A.S.E.A.N)الإطار الذي تنتظم فيه المصالح الأميركية، ولهذا السبب بادرت الصين على تثمين علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى وإضفائها طابعًا تعاونيًا منظمًا من خلال منتدى شنغهاي، الذي تحول إلى منظمة مهيكلة تسعى إلى توحيد التوجهات والسياسات الأمنية في المنطقة، كما أن منظمة شنغهاي أصبحت القناة التي تتجمع فيها المطالب الروسية والصينية المتطابقة. بالتالي فإن العلاقات الثنائية بين الصين ودول آسيا الوسطى قائمة على الأساس البراغماتي المنفعي المتبادل، والتعاون المشترك.

القسم الثالث: الاستراتيجية الطاقوية الصينية في منطقة آسيا الوسطى

أدى تحول الصين منذ العام ١٩٩٣ إلى دولة مستوردة للنفط دورًا أساسيًا في تبنّي صانع القرار الصيني استراتيجية أمن الطاقة، فمن المعروف أن الصين أصبحت دولة مصدرة للنفط منذ سبعينيات القرن الماضي حيث تحولت في العام ١٩٧٨ عند انفتاحها على العالم الخارجي إلى واحدة من المنتجَين الرئيسَين للنفط في العالم بحجم إنتاج يومي يفوق المليوني برميل [٣١].

وتدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تستورد حاليًا حوالى ٩٠٪ من حاجتها الطاقوية، وتُقدّر وكالة الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالميًا في استيراد الطاقة في العام ٢٠٢٥، فالمشكلة الأساسية التي يعاني منها الأمن الطاقوي الصيني يتمثل في التزايد الهائل على الطلب واعتمادها المفرط على النفط المستورد.

أولًا: الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

توصلت بكين إلى وضع استراتيجية سُميت باستراتيجية أمن الطاقة الصينية والتي تهدف بالدرجة الأساس إلى ضمان أمن الإمدادات النفطية، والوصول إلى مخزون

٣١- باهر مردان، استراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور الشركات النفطية الوطنية في تحقيق متطلباتها، بكين، ٢٠١٢، ص ١٠.

استراتيجي من النفط يكفي لسد الحاجة من الطاقة في ظل اقتصاد ينمو بصورةٍ سريعة، ولمواجهة هذا الوضع المُعقد عملت الصين في اتجاهَين رئيسَين، تجاه داخلي يعمل على تكثيف عمليات المسح والتنقيب في محاولة لزيادة حجم الإنتاج أو على الأقل استقراره وزيادة الاحتياط الطاقوي الداخلي عن طريق الاكتشافات، أما الاتجاه الثاني يعمل على البحث عن حصص وأسهم في حقول النفط والغاز الطبيعي في الخارج عن طريق الاستثمار أو التنقيب.

يرى صُناع القرار الصيني أن الأداة والوسيلة التي تعمل على تحقيق مُتطلبات هذه الاستراتيجية هي شركات النفط الوطنية الصينية، وفي مقدمتها مؤسسة البترول الوطنية الصينية CNPC والمؤسسة الوطنية الصينية للبتروكيماويات SINOPEC والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحريCNOOC، بحيث تقوم هذه المؤسسات الكبرى بالبحث في شتى أنحاء العالم عن صفقات، استثمارات، استكشاف، تنقيب حقول منتجة وتطويرها وشراء حصص في مجال الطاقة.

وتقوم الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة الهادفة لمواجهة المشاكل والتحديات، على عدد من المرتكزات التي تتمحور حول العناصر الآتية[٣٢]:

١- ضمان الوفرة: تنظر الصين بحساسيةٍ لمسألة وفرة الموارد الطاقوية خدمة للأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها، حيث أن توفر إمدادات كافية من النفط والغاز الطبيعي يُعد عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة.

٢- موثوقية الإمدادات: ما يزيد في أهمية مبدأ موثوقية الإمدادات هو كون الصين دولة تعتمد في توفير أهم احتياجاتها الطاقوية على الاستيراد من الخارج ومن مناطق بعيدة، ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية لضمان إمدادات ذات موثوقية عالية بالنسبة للصين في ظل تعقّد التحديات التي تعيق ذلك، فلا يستبعد الخبراء لجوء الصين لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها من أجل حماية إمداداتها الطاقوية، ولهذا تُضاعف الصين جهودها لضمان الممرات البحرية وطرق النقل المهمة لشحنات النفط.

٣- الحصول على إمدادات بأسعارٍ مقبولة: من وجهة نظر الحكومة الصينية فأمن الطاقة يتدعم بفضل أسعار لا تكون جد منخفضة ولا مرتفعة جدًا في الوقت ذاته كي

٣٢- محمد خديجة عرفة، الصين وبدائل الطاقة رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر- الأهرام، العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦، ص ١٥-١٦.

لا تتأثر الأهداف القومية الكبرى، فالقيادة الصينية تبحث عن أسعار منخفضة بما فيه الكفاية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضمن عناصر معينة، وفي الوقت ذاته لا ترغب القيادة في أسعار جد منخفضة لأن ذلك سيزيد من عمليات التكرير وتزايد الطلب الصيني على النفط الذي له تأثير كبير في الأسعار والأسواق العالمية، ويدفع بأسعار النفط نحو مستويات قياسية، فكونها ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم يجعل من سياستها الطاقوية ذات تأثير في سوق الطاقة العالمي[٣٣].

٤- تحسين كفاءة الطاقة: إن عامل كفاءة استعمال الموارد الطاقوية أو فعاليتها يؤثر بشكلٍ كبير في مدى تحقيق أمن الطاقة، لأن المشكلة لا تكمن في نقص الموارد الطاقوية أو في كيفية تلبيتها فحسب، بل في كيفية استغلال الموارد المتوافرة أو استهلاكها أيضًا، ما يتسبب في هدر قدر معتبر من الطاقة، وهذا ما يجعل السعي لتحسين كفاءة الطاقة ركيزة أساسية في استراتيجية أمن الطاقة الصينية[٣٤].

٥- التنويع في مصادر الإمدادات في ظل استراتيجية "التوجه نحو الخارج": تسعى الصين إلى تنويع إمداداتها الطاقوية من مناطق أخرى غير الشرق الأوسط مثل أفريقيا وبخاصةٍ السودان وأنجولا وليبيا ونيجيريا ومنطقة آسيا الوسطى وروسيا، وكذلك تعمل الصين على تنويع وارداتها من الطاقة عن طريق التوسع في التجارة البرية غير الساحلية للتخفيف من نقاط الضعف الجيو-سياسية في الاعتماد على جانب واحد ألا وهو سطح البحر[٣٥].

ثانيًا: مشاريع الطاقة الصينية في آسيا الوسطى

اعتمدت الصين في منطقة آسيا الوسطى استراتيجية طاقوية تقوم على دبلوماسية الطاقة في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي، فتبنت سياسة تقوم على تحسين العلاقات وتوطيدها مع دول المنطقة في جميع المجالات السياسية والتجارية والثقافية والأمنية، لبناء جسور الثقة مع جمهوريات آسيا الوسطى و كسب الأفضلية لديها في الحصول على حقوق التنقيب والاستغلال والتطوير في الحقول النفطية والغازية، والظفر بمشاريع لتحسين البنى التحتية اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في تلك الدول من تجهيز الحقول وبناء محطات التكرير وإنشاء خطوط نقل النفط والغاز منها مباشرة نحو الحدود الغربية للصين ومنها لبقية أنحاء البلاد.

٣٣- أفيري جولد شتاين، مستقبل باهر: تفسير وصول الصين، ترجمة مصطفى قاسم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ٦٥.

٣٤- محمد مصطفى الخياط، الصين وخيار الطاقة البديلة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد:١٧٣، تموز ٢٠٠٨، ص ١٧.

٣٥- ستار جبار علاوي، الأزمة السياسية في قيرغيزيا، أوراق دولية، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٨٩، أيار ٢٠١٠، ص ٥.

وتنقسم الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة في آسيا الوسطى إلى:

١- محور الاستثمار في استغلال الحقوق النفطية والغازية وتطويرهما: سعت الصين لتوسيع استثماراتها الطاقوية وذلك خارج حدودها لتتمركز في آسيا الوسطى، حيث كان تركيزها بالأساس على كازاخستان كونها غنية بالاحتياطات النفطية واحتوائها على مخزونات من الغاز الطبيعي، وتُعد المصدر الأول للنفط الصيني القادم من آسيا الوسطى، كما استفادت الصين أيضًا من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمانستان وقامت الشركة الصينية للتكنولوجيا النفطية والتطوير في العام ٢٠٠٤ بتوقيع عقد لتزويد شركة تركمان غاز بمعداتٍ قيمتها ١٤,٥ مليون دولار، حيث قامت بالعديد من عمليات الحفر والتنقيب في أرجاء البلاد أهمها عملية التنقيب في حقل شاتليك الغازي وهو أقدم حقل غاز في تركمانستان، أما في ما يخص أوزباكستان رغم قلة ثروتها الغازية والنفطية مقارنة بتركمانستان وكازاخستان إلا أنها لم تخرج عن نطاق الاهتمام الصيني، فعقدت معها صفقات واتفاقيات لتطوير النفط والغاز واستثمارات أخرى، فوقعت مع شركة أوزباك نفط غاز في العام ٢٠٠٦ اتفاقية قُدّرت بحوالى ٢١٠ مليون دولار حيث تمكنت الشركات الصينية من الحصول على حقوق تكرير احتياطيات النفط والغاز في أوزباكستان[٣٦].

٢- محور بناء أنابيب وطرق نقل النفط والغاز وتطويرها: استثمرت الصين في بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز نحو الأسواق الصينية، ويُعد مشروع بناء أنبوب لنقل النفط بالموازاة مع بناء أنبوب آخر لنقل الغاز من كازاخستان نحو مقاطعة "سينجيانغ" في غرب الصين، من أكثر المشاريع الطاقوية الخارجية الصينية طموحًا حيث يصل الأنبوبان إلى مقاطعة تركستان الشرقية "سينجيانغ" الصينية على الحدود مع كازاخستان، ومنها إلى السواحل الشرقية الأكثر استهلاكًا للطاقة مثل مقاطعة شنغهاي، وتصل القدرة التصديرية لهذا الأنبوب الممتد على مسافة أكثر من ٣٠٠٠ كلم إلى ما بين ٨٠٠ ألف ومليون برميل من النفط يوميًا، وتم تجسيد المشروع عبر ثلاثة مراحل، ووصل إلى طاقته القصوى في العام ٢٠١١[٣٧]. وتعود فكرة بناء

٣٦- محمد خديجة عرفة، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون، قراءات استراتيجية، فلسطين، مركز التخطيط الفلسطيني، المجلد الثامن، العدد الخامس، أيار ٢٠٠٥، ص ٢٧-٢٨.

٣٧- Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report. Swedish defense research defense agency, Stockholm, November 2004. p18

أهم خط أنابيب لنقل النفط يربط بين كازاخستان والصين والمعروف بـ"أتاسو–ألاشانكو" إلى العام ١٩٩٣، وفي أيلول من العام ١٩٩٧ وقّعت شركة النفط الوطنية الصينية و"كازموناي غاز" الكازاخية مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نحو غرب الصين كلفته ٣,٥ مليار دولار، ويهدف إلى زيادة القدرة التصديرية للنفط الكازاخي إلى الصين، كما تم التوقيع في ١٤ آب من العام ٢٠٠٩ في بكين على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز.[٣٨]

وبالاتجاه نحو تركمانستان، نجحت الصين في تجسيد مشروع أنبوب الغاز الرابط بينها وبين تركمانستان في ١٤ كانون الأول من العام ٢٠٠٩ على امتداد ٤٣٥٠ ميل وبتكلفة ١٠ مليار دولار، على أن ينقل للصين ما بين ٣٠ و ٤٠ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال ثلاثين سنة تبتدئ من سنة ٢٠١٢[٣٩] فضلًا عن هذا فقد وقّعت الصين اتفاقيات مع أوزباكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين، وكذلك مشروع نقل الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان وإلى باكستان والهند[٤٠].

ونظرًا لزيادة قدرة الاقتصاد الصيني ومحاولة لكسب النفوذ الإقليمي والدولي، لجأت إلى شراء أصول شركات الطاقة والتي تعود ملكيتها لدول آسيا الوسطى، واستثمرت في مجال خطوط الأنابيب الجديدة لإيصال موارد الطاقة من حقول الغاز الطبيعي في بحر قزوين إلى السوق الصيني، وبالإضافة إلى ذلك قامت بدعم القطاع المصرفي في كازاخستان بنحو ١٠ مليار دولار لتفادي الأزمة المصرفية في العام ٢٠٠٨، مقابل شراء أسهم في شركة الغاز الحكومية، فضلًا عن الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية في دول آسيا الوسطى، فاستخدام الصين لهذه الأموال الضخمة يُعطيها مزايا جيو–سياسية كبيرة في المنطقة[٤١].

ونظرًا لافتقار دول آسيا الوسطى لخياراتٍ بديلة، وعدم قدرتها على الوصول لأنابيب من غير تلك التابعة لروسيا، فإنه قد بدا لها من المهم جدًا أن تجد شبكات نقل جديدة لصادراتها من النفط والغاز. فهذه الدول تبحث عن خيارات متنوعة من

٣٨- علي حسن بكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، لبنان، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠، ص ٧٥.

٣٩- Irina Ionela Pop. China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan, Op. Cit. p 209.

٤٠- لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأميركية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

٤١- ماركريتا أسنوفا، الصراع على آسيا الوسطى قديم يتجدد، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد:٤، ٢٠١٠، ص ١٠٢.

خطوط الأنابيب للابتعاد عن ضغط روسيا والدخول لأسواقٍ ومستهلكين مختلفين في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا[٤٢]. فوجدت تلك الدول في الصين والولايات المتحدة الأميركية ملاذًا استراتيجيًا للانعتاق ولو نسبيًا من الهيمنة الروسية، فالصين انخرطت بكثافةٍ في علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع جمهوريات آسيا الوسطى عمادها العامل الطاقوي، فقدّمت نفسها لجمهوريات المنطقة باعتبارها بديلًا للاحتكار الروسي من جهة، ولمنافسة النفوذ الأميركي هناك من جهة ثانية.

ولذلك يُعد وضع منطقة آسيا الوسطى ضمن الاهتمامات الرئيسة لاستراتيجية الطاقة الصينية أمرًا منطقيًا، وبالنظر لما لاحظناه من غنى وتنوع في الموارد الطاقوية التي تمتلكها دول مثل كازاخستان وتركمانستان وحتى أوزباكستان، إضافة إلى محاذاتها لروسيا العملاق الطاقوي العالمي ومجاورتها لحوض بحر قزوين، وقربها الجغرافي من الصين عبر حدودها الغربية، كلها عوامل شجعت الصين في إطار استراتيجياتها الطاقوية العامة "التوجه نحو الخارج" والاستراتيجية الخاصة بآسيا الوسطى وروسيا وهي "التوجه غربًا"، على توطين استثماراتها في مشاريع الاستغلال والتنقيب والاستخراج في حقول النفط والغاز في الدول المنتجة للطاقة في المنطقة، وإنشاء خطوط أنابيب جديدة تربطها مباشرة بمناطق الإنتاج في آسيا الوسطى، مثل أنبوب النفط "أتاسو–ألاشانكو" من كازاخستان وأنبوب الغاز الطبيعي من تركمانستان، وشجعت بكين على شراء شركات نفطية والحصول على نصيب من شركات طاقوية في مشاريع ضخمة لتطوير الحقول النفطية والغازية في دول المنطقة، ويعود ذلك الفضل إلى دبلوماسيتها الطاقوية النشيطة على كل المستويات لكسب ود النظم الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى وصداقتها.

الخاتمة

شكّلت عودة منطقة آسيا الوسطى إلى المسرح الدولي ظاهرة مهمة في العلاقات الدولية، جذبت أنظار العديد من الدول الإقليمية والدولية إليها في إطار ما تتمتع به من موقع استراتيجي مميز ومن غنى بالثروات الطبيعية كالطاقة والمعادن، ما أدى إلى اندفاع القوى الدولية والإقليمية نحوها، فسارعت العديد من القوى العالمية،

٤٢- Guo Xuetang. "The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. P 126.

للاعتراف بها وبناء علاقات معها كونها منطقة رخوة سياسيًا وحبيسة وبحاجةٍ للاتصال بالعالم الخارجي، ساعية لملء الفراغ الجيو–سياسي في هذه المنطقة.

أما بالنسبة للصين التي تتقاسم مع منطقة آسيا الوسطى حدودًا طويلة كما تتقاسم معها امتدادات عرقية متداخلة، فكان الدافع وراء التوجهات الصينية باتجاه منطقة آسيا الوسطى، هو سعيها لخلق بيئة إقليمية ودولية تُسهل لها تفعيل قدراتها الاقتصادية ونموها من جهة، والحفاظ عل سيادة وضعها السياسي واستقلاله من جهة أخرى، أضف إلى ذلك حرص الصين على البحث عن الموارد الطبيعية لا سيما مصادر الطاقة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي، بحيث أصبح دافعًا مهمًا أيضًا في تشكيل تحالفات الصين ورسم سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة، وهذا ما يُفسر بشكلٍ جليّ التوجهات الصينية حيال جمهوريات آسيا الوسطى. من هنا، كان حرص الصين على تأدية دور مهم في تنمية اقتصاديات هذه الجمهوريات وربطها بالاقتصاد الصيني، وذلك لتحقيق هدف مزدوج الأبعاد، فمن ناحية ضمان الاستقرار وكبح جماح التطرف المدفوع بدوافع الفقر، بما يضمن أمن إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى باتجاه الصين، وكذلك فتح أسواق جديدة للصادرات الصينية سواء في آسيا الوسطى أو عبرها باتجاه أوروبا، الأمر الذي وضعها في مواجهة النفوذ الأميركي في المنطقة، ما أجبرها على تبنّي استراتيجية القوة الناعمة للنفوذ إلى دول المنطقة، وتحقيق مصالحها، عبر الارتكاز على منظمة شنغهاي للتعاون.

نجحت جمهوريات آسيا الوسطى في لفت الانتباه إليها وجذب العديد من القوى الإقليمية والدولية، وأبرزها الصين التي وجدت فيها منطقة مصالح حيوية مستقبلية، فالتوجه الصيني إلى المنطقة للبحث عن الموارد والنفوذ (وبخاصةٍ الطاقة) سيزيد من أهمية المنطقة المستقبلية، وأبرز ما سيساهم في ذلك هو الآتي:

١– سيبقى أمن الطاقة أحد أهم المُحددات الأساسية في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية المتنافسة على منطقة آسيا الوسطى، فالسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل تزايد الطلب عليها، قد يُشكل مدخلًا للصراع وعدم الاستقرار في المنطقة مستقبلًا.

٢– إن التوجه الصيني نحو منطقة آسيا الوسطى، قد يدفع إلى صراعات من نوع جديد تتمثل بحروب أنابيب الغاز، حيث يشكل الغاز مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، سواء من حيث كونه بديلًا طاقويًا عن النفط أو من حيث أهميته باعتباره طاقة نظيفة، ولهذا فإن السيطرة على مناطق الاحتياطي "الغازي" في

منطقة آسيا الوسطى والتحكم في خطوط الأنابيب الدولية سيشكل محور الصراع والتنافس بين اللاعبين الإقليميين والدوليين في المنطقة مستقبلًا.

٣- تكشف آليات الصراع الدولي الحالي أن النظام العالمي الجديد يتشكل وفق صيرورة تقوم على منظومات القوة الاقتصادية والهيمنة العسكرية التي ترتكز على حجر أساس هو الطاقة بشكلٍ عام وعلى الغاز الطبيعي بشكلٍ خاص. ومن هنا، يمكن فهم آليات التوجهات الصينية نحو منطقة آسيا الوسطى، والتي تشي باقتراب تبدّل النظام العالمي من هيمنة القطب الواحد إلى نظام آخر متعدد الأقطاب.

إن التوجه الصيني نحو منطقة آسيا الوسطى، أعطى لجمهوريات المنطقة خيارات متعددة، يتعيّن عليها استغلالها لتمتين علاقاتها الاقتصادية والأمنية، فتعدّد القوى الفاعلة في المنطقة يسمح لدول آسيا الوسطى باكتساب هامش من المناورة بتوظيف كل العوامل التي تؤهلها لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية، فهي ليست مضطرة ومُرغمة على حصر علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع جهة واحدة فقط، كما أنها ليست مُلزمة بتنفيذ سياسات لا تخدم مصالحها، وهو ما جعل القوى الخارجية الفاعلة تسعى إلى تأكيد حرصها على أمن هذه المنطقة، وتجنّبها للتدخل مباشرة في الصراعات الداخلية، بل إن بعض هذه الدول كانت أحرص على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، خوفًا من انتشار الفوضى الناتجة عن الصراعات العرقية إليها، فالصين تخشى من اتساع الاضطرابات العرقية إلى إقليم تركستان الشرقية، وعليه فمن مصلحتها أن تكون دول آسيا الوسطى قادرة على تحجيم الصراعات العرقية داخلها. ولعل أهم ما يجب على جمهوريات آسيا الوسطى القيام به:

١- ضرورة بناء شبكة تعاونية بين جمهوريات آسيا الوسطى لتخطّي عقبات الانهيار الاقتصادي ومواجهة سياسة الزحف الدولي والإقليمي نحو المنطقة.

٢- استغلال الاستثمار الخارجي بما يخدم المصالح الاقتصادية لدول المنطقة.

٣- العمل على بناء قدرات تكنولوجية من خلال تأهيل الخبرات العلمية والتقنية من أجل الاستثمار الداخلي والرفع من اقتصاديات الدول.

المراجع العربية

- عبدالسلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
- جعفر حسن عترسي، فوضوية العالم وميزان القوى هيكلية العالم الجديد صراع الأرض والنفط والأسواق إلى ما بعد سقوط بغداد، بيروت، دار المحبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٨، ٢٠٠٥.
- أبو بكر فتحي الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٧٠، تشرين الأول ٢٠٠٧.
- أحمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد العام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- إبتسام محمد عبد، سياسة الصين الآسيوية، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد١٢٠، ٢٠٠٣.
- تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
- ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورو-آسيوي من الإقليمية إلى الدولية، العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، القاهرة، دار الفكر، ٢٠١٤.
- عباس سعدون رفعت، التوجهات الصينية حيال جمهوريات آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٣، كانون الثاني ٢٠٠٨.
- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠.
- جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ٢١، القاهرة، دار صفصافة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
- عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.
- عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي-الصيني-الأميركي، ألمانيا، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠٢٠.
- لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأميركية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العددان ٢٣-٢٤، ٢٠١١.
- محمد أحمد جبر نهلة، طريق الحرير: استراتيجية القوة الناعمة، شؤون عربية، مصر، العدد ١٧٦، ٢٠١٨.
- باهر مردان، استراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور الشركات النفطية الوطنية في تحقيق متطلباتها، بكين، ٢٠١٢.
- محمد خديجة عرفة، الصين وبدائل الطاقة رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر،العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦.
- محمد خديجة عرفة، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون، قراءات، فلسطين، مركز التخطيط الفلسطيني، المجلد الثامن، العدد الخامس، أيار ٢٠٠٥.

• أفيري جولد شتاين، مستقبل باهر، تفسير وصول الصين، ترجمة مصطفى قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

• محمد مصطفى الخياط، الصين وخيار الطاقة البديلة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٣، تموز ٢٠٠٨.

• ستار جبار علاوي، الأزمة السياسية في قيرغيزيا، أوراق دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٨٩، أيار ٢٠١٠ .

• علي حسن بكير، دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات، لبنان، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠.

• ماركريتا أسنوفا، الصراع على آسيا الوسطى قديم يتجدد، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٤، ٢٠١٠.

• مطيع اللـه تائب، الصين وإيران وتركيا: اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، قطر، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧،http://www.aljazeera.net/knwledgegate.

• بول سترونسكي، موسكو بكين:والإطار الجيو-سياسي لآسيا الوسطى، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨، www.kassioum.org/report .

المراجع الأجنبية

• Adiljan Umaror and Dmitry pashkun, tensions in Sino –central Asian Relations and their implications for Regional security, conflict studies Researcher, centile Academy of United Kingdom, Central Asia, 2006.

• Sun Zhuangzi, The Relationship between China and Central Asia, Edited by Iwashita Akihiro Eager Eyes Fixed on Eurasia Russia and its neighbors in crisis Copyright, 2007 by the Slavic Research Central Japanese.

• Leonard Mark., China 3.0, London: European Council on Foreign Relations. 2012.

• Irina Ionela Pop., China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI discussion papers, N° 24, October 2010.

• Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, Géopolitique de la Nouvelle Asie Centrale: De la Fin de l'URSS à l'après-11Septembre, 4ème Édition, The Graduate Institute Geneva, 2006.

• Martin Russel, China's Role in Central Asia, European Parliamentary Research Service, European Union, June 2017.

• Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm, November 2004.

• Guo Xuetang. "The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006.

• The World Economic League Table 2017,Centre for Economics and Business Research 26 December 2016,https://www.cebr.com/welt-2017/

أزمة الطاقة وتداعياتها على العالم

د. نغم أبو شقرا
دكتورة في الحقوق

المقدمة

شهد العالم مؤخرًا أزمات متلاحقة بدءًا من أزمة كورونا وصولًا إلى أزمة الطاقة العالمية، في وقت يعيش العالم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، كنقص العمالة والحروب والنزاعات الدولية وتغيّر المناخ. وكل تلك الأزمات تفاقمت أكثر مع غزو روسيا لأوكرانيا الذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الغذائية.

ونظرًا لأهمية الطاقة في مجتمعاتنا المعاصرة، وارتباطها الوثيق مع تقدّم الأمم وإنجازاتها وحتى نزاعاتها، كان لا بد لنا من أن نسلّط الضوء على هذا الموضوع حيث أن اعتماد الدول على الطاقة غير المتجددة أدى إلى تفاقم الأزمات الناتجة عن الحروب والنزاعات المسلحة. فالطاقة بما تمثله من أنواع هي الركن الأساسي الذي أوصل العالم إلى التطور والتقدم التكنولوجي والاقتصادي والرفاهية التي نعيشها اليوم. ومع تزايد النزاعات الدولية تفاقمت أزمة الطاقة إن كان في الدول المصدرة لها أم في الدول التي تمر عبرها، ما أدى إلى ظهور تحديات تواجه العالم أجمع التي تحتاج إلى بذل الجهود الكافية والسعي للوصول إلى طرق معالجتها.

فلا بد من عرض أسباب هذه الأزمة التي أدت إلى ظهورها وأدت دورًا بارزًا في تفاقمها، حيث يُمكن تقسيمها إلى أسباب اقتصادية وسياسية وأسباب طبيعية وفنية. كما لا بدّ من التطرّق إلى تداعياتها على العالم أجمع، في محاولة للكشف عن مدى تأثيرها على العلاقات الدولية وإيجاد سبل معالجتها للحدّ منها والتخفيف من أثرها.

القسم الأول: أسباب أزمة الطاقة العالمية

نعيش اليوم في عالم تسوده أزمات متعددة ومتنوعة. وثمة مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور معضلات اقتصادية ومالية، ناهيك عن الصراعات والحروب الدائرة حول العالم.

تاريخيًا، رأينا أن النزاع الحاصل بين العديد من الشعوب والدول كان على مساحات من الأراضي أو نزاعات على الحدود أو موارد مائية، وكذلك الأمر بالنسبة للموارد الطبيعية من فحم وبترول إلخ. فاليوم بلا شك نحن أمام أزمة حقيقية ألا وهي أزمة الطاقة.

لكي نُعرّف أزمة الطاقة، علينا الإشارة إلى الندرة في الإمداد بمصادر الطاقة، فإن السمة الرئيسة لهذا النوع من الأزمات هي عدم القدرة على تلبية الطلب الكامل على الطاقة في السوق العالمي.

أما أسباب أزمة الطاقة فهي متنوعة، فيمكن أن تكون نتيجة لأسبابٍ مختلفة. فنظرًا للأهمية الاستراتيجية لإنتاج مصادر الطاقة، فقد تكون الأزمة مدفوعة بالمصالح الجيو–سياسية في تقييد إنتاج الوقود وبيعه. وقد تنتج أزمة الطاقة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة في المناطق الرئيسة من العالم للحصول على موارد الطاقة أيضًا، ولها تأثير ضار على مستويات الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك فإن الظواهر الطبيعية كالأعاصير والزلازل والجفاف... قد تؤثّر في قدرة إنتاج الطاقة في بلد ما[1].

الأسباب السياسية والاقتصادية

تعتمد أوروبا بشكلٍ رئيس على الغاز الروسي كمكوّنٍ أساسي في مصادر طاقتها، حيث تشير البيانات حسب EUROSTAT إلى أن روسيا توفر قرابة ٤١٪ من احتياجات القارة العجوز من الغاز.

١- سارة رودوس، معنى أزمة الطاقة، في ٩ شباط ٢٠٢١، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢١/١١/٢٩، على الرابط:
https://ar.warbletoncouncil.org/crisis-energetica-3633

وبعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فرضت أوروبا عقوبات اقتصادية على روسيا حتى تنتهي الحرب بين الطرفَين، وقدّمت أوروبا السلاح لأوكرانيا كونها الطرف الضعيف. ومن الملاحظ أن روسيا تمتلك سلاحها القوي وتهدد بقطع إمدادات الطاقة عن أوروبا، أو تقطعها لفترةٍ قصيرة بحجة إجراء صيانة حتى أصبحت أسعار الطاقة مرتفعة للغاية[٢].

ومع تفاقم أزمة الطاقة في أوروبا ازدادت أسعار الطاقة، بدأت تخوفات من عدم توفر احتياجات المواطنين للتدفئة، فراحت الدول الأوروبية تدعو إلى زيادة إنتاج النفط[٣] من جهة، وأثار قرار منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» والدول المنتجة للنفط المتحالفة معها «أوبك بلس» خفض إنتاج النفط بمقدار مليونَي برميل يوميًا، للحد من تقلّب السوق واستعادة السيطرة عليه والإبقاء على الأسعار مرتفعة ومستقرة في حدود ١٠٠ دولار للبرميل من جهة أخرى.

أكدت المملكة العربية السعودية زيادة الإنتاج وإن كان حجمه أقل بكثيرٍ مما طلبته الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بعد زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن السعودية في تموز ٢٠٢٢ محاولًا إقناعها بضخ المزيد من النفط في الأسواق العالمية. وأتى قرار تخفيض الإنتاج في الوقت التي تجري فيه الولايات المتحدة التجديد النصفي للكونغرس، فأمر الرئيس بايدن وزارة الطاقة بالإفراج عن ١٠ ملايين برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأميركي في الأسواق مع دخول خفض الإنتاج حيّز التنفيذ، والاستمرار في اللجوء إلى احتياطي البترول الاستراتيجي كلما اقتضت الحاجة.

ويجري الرئيس الأميركي بايدن مشاورات ومحادثات مع أعضاء الكونغرس للبحث عن حلول لتقليص تحكّم الأوبك في أسعار الطاقة، وتقليص اعتماد الولايات المتحدة على المصادر الأجنبية للوقود الأحفوري وتسريع ضخ الاستثمارات في الطاقة النظيفة[٤].

واعتبرت الولايات المتحدة أن المملكة العربية السعودية اختارت التحالف مع روسيا بدلًا منها. كما أكدت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط وحلفاؤها «أوبك +» أنهم في صدد خفض الإنتاج في الأيام والشهور المقبلة، وأن الخفض الحالي والذي مقداره

٢- International Energy Agency,World Energy Outlook 2022, IEA publications, France, Nov. 2022. p.19 and 20.

٣- عمر رأفت محمد، الحرب الروسية – الأوكرانية وأزمة الطاقة والتحوّل للإقتصاد الأخضر، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩، على الرابط: www.solarmarketegypt.com/ar/articles

٤- أوبك بلس، لماذا أثار قرار خفض إنتاج النفط غضب واشنطن، عربي News BBC، في ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩، على الرابط: www.bbc.com/arabic/interactivity-63166706

مليونَي برميل يوميًا من جانب أوبك+ سيستمر حتى نهاية العام ٢٠٢٣ لإعادة التوازن بين العرض والطلب[٥].

إن خفض الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول والغاز وستكون روسيا من أكبر المستفيدين، فهذا يساعدها في تمويل خزانتها التي أُرهقت جراء الحرب الدائرة بينها وبين أوكرانيا. وكل هذا سيؤدي إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة وحتى الصين، وسيؤثر في حجم الدعم المالي والعسكري الغربي لأوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي[٦].

لا شك أن روسيا قلّصت إمداداتها لألمانيا بحجة إجراء إصلاحات بعد توقّف نورد ستريم١، فهي تواصل الضغط على ألمانيا في ذروة الشتاء ودفعها للتخلّي عن دعمها لأوكرانيا بالسلاح ولتتراجع عن عقوباتها ضد موسكو[٧].

أما من جهة فنزويلا فنجد أن أزمة الطاقة تُسرّع في تخفيف العقوبات الأميركية عليها، حيث وقّع وزير النفط الفنزويلي ومسؤولون كبار من شركة النفط الحكومية الفنزويلية عقودًا مع شركة النفط الأميركية شيفرون تهدف إلى المساعدة في إحياء إنتاج النفط في البلاد وتوسيع العمليات. وتنتج فنزويلا حاليًا ١٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط الخام ما يسمح بزيادة السرعة في الإنتاج[٨].

وبعد العلاقات المتوترة بين واشنطن وفنزويلا، وبخاصةٍ بعد اعترافها والعديد من الدول الغربية بزعيم المعارضة خوان غوايدو رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وذلك في العام ٢٠١٩. فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مادورو وصناعة النفط الفنزويلية ما ضاعف التدهور الاقتصادي وأصبح من الصعب الحصول على الوقود والعملات الأجنبية.

وبوساطةٍ من النرويج، نجحت الحكومة الفنزويلية والمعارضة من التوصل لاتفاقٍ يهدف لضمان الإفراج تدريجيًا عن مليارات الدولارات المجمدة في الخارج من قبل صندوق تديره الأمم المتحدة ليتم توجيهها إلى الرعاية والتعليم والغذاء. وتم إرسال

٥- مصادر "أوبك+" قد تدرس مزيدًا من خفض إنتاج النفط خلال اجتماعها المقبل، في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩، على الرابط: www.almayadeen.net/news/economic/

٦- Rim Berahab, The energy Crisis of 2021 and its implications for Africa, policycenter for the new south Morocco,February 2022, p. 3 and 4

٧- من المستفيد من تفجير "نوردستريم"؟ روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا وبولندا.. أطراف بها مصالح متباينة في تفجير خطّي نوردستريم ١ و٢، في ٢٠٢٢/١٠/١، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣٠، على الرابط: www.aa.com.tr/ar/2699760/

٨- أزمة الطاقة تسرع في تخفيف العقوبات الأميركية على فنزويلا، في ٣ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣، على الرابط: www.aliwaa.com.lb

وفود أميركية رسمية إلى العاصمة الفنزويلية، للتفاوض على صفقة تبادل السجناء التي أطلقت بمقتاضاها ٧ أميركيين[٩].

وينبغي الإشارة إلى أهمية جورجيا بالنسبة لروسيا والغرب. فهي مهمة للغرب استراتيجيًا، لأنها تشكل دولة عازلة لروسيا في محيطها المباشر، وإن كانت لا تمتلك الطاقة إلا أنها أصبحت ممرًا حيويًا للطاقة التي تصل بحر قزوين إلى تركيا ثم إلى أوروبا. أما بالنسبة لروسيا فاعتبرت أن تجاوز مرور خط أنانيب باكو- تبليسي- جيهان يهدف إلى الإضرار بمصالحها، وتريد إبقاء أمن الطاقة الأوروبي بيدها هي كمنتجٍ ومصدر وممر فقط.

ويمكننا القول إن المناطق أو الدول النفطية أو حتى الدول التي تمر بها أنابيب النفط هي مناطق صراع. فمن الملاحظ أنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي واصلت موسكو سعيها المستمر لإعادة إخضاع جمهوريات الاتحاد السابقة لهيمنتها ومنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو[١٠].

تحاول موسكو وضع يدها على آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز الطبيعي والذهب واليورانيوم والعديد من المعادن الأخرى عبر عدة آليات منها:

القواعد العسكرية الروسية الموجودة في منطقة آسيا الوسطى.

الاتفاقيات الأمنية مع الأنظمة الحاكمة التي تتيح لموسكو التدخل متى شاءت لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

ربط صادرات النفط والغاز والمعادن في منطقة آسيا الوسطى بالشركات والموانئ الروسية، ومع الاستراتيجية الروسية المتعلقة بالطاقة.

ربط التجارة في هذه الدول بروسيا ومصالحها الاقتصادية.

وتتجه روسيا مع اشتداد وطأة العقوبات الغربية عليها إلى التوجه نحو أسواق الصين ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى للتعويض التجاري والاقتصادي، عبر إنشاء منطقة تجارة حرة في فضاء أوراسيا، يجري التداول فيها بالروبل واليوان، لفك حصار الدولار عن موسكو وتقليل هيمنته على التجارة والتسويات المالية.

أما بالنسبة لدول آسيا الوسطى، تراقب موسكو بدقةٍ عمليات تصدير النفط الكازاخستاني

٩- محمد المنشاوي، كيف دفع نفط فنزويلا إدارة بايدن لتخفيف العقوبات الأميركية، في ٢٠٢٢/١١/٢٩، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣، على الرابط: www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/29

١٠- حرب الأنابيب في القوقاز تتجاوز النفط إلى النفوذ في ٢٠٠٨/٢/١١، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣١، على الرابط: www.aljazeera.net/news/press tour/2008/8/11

الذي تسيطر عليه روسيا وتساهم فيه بنسبة ٣١٪. فموسكو تستخدم خط الأنابيب للضغط على صادرات النفط الكازاخستاني والتأكد من عدم وصوله إلى الاتحاد الأوروبي إلا بموافقتها.

إن احتمال تدفق الغاز التركمنستاني إلى أسواق أوروبا يخضع إلى موافقة روسية–إيرانية عبر أنبوب TCGP تحت بحر قزوين إلى شبكة أنابيب SGC في أوروبا. ولكن روسيا وإيران اعترضتا بشدةٍ على الخط لأنه يمنع البلدَين من الحصول على عائدات النقل.

الأسباب الطبيعية والفنية

لطالما أدت العوامل السياسية والاقتصادية دورًا كبيرًا في أزمة الطاقة العالمية، وارتفاعًا كبيرًا في أسعارها، ولكن اليوم نشهد عوامل أخرى طبيعية وفنية.

في العام ٢٠٢٢ شهد العالم تغيرًا مناخيًا كبيرًا، في أوروبا والقرن الأفريقي وآسيا. ففي أوروبا ضرب الجفاف مساحات واسعة من الأراضي المزروعة، وكذلك جفّت مياه الأنهار التي كانت تروي مساحات واسعة من الأراضي التي تنتج الغذاء، ومنها تولّد الطاقة الكهرومائية النظيفة.

والأسوأ من الواقع الأوروبي، المشهد الأفريقي فالجفاف دفع الناس للنزوح والهجرة، وجعلهم على حافة المجاعة. فبحيرة تشاد في الساحل الأفريقي خير مثال على تغيير المناخ، حيث انحصرت المياه إلى درجة لم يعد الناس قادرين على الاعتماد عليها للصيد أو الشرب أو سقي حقولهم وإرواء ماشيتهم[١١].

ولا يمكن نسيان الفيضانات في باكستان التي أغرقت ثلث أراضيها في العام ٢٠٢٢، وأحدثت خسائر مروّعة. وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية التي أدت الفيضانات فيها إلى خسائر مادية وروحية. أما من جهة لبنان فقد اشتعلت الحرائق فيه وأدت إلى خسارة جزء من الثروة الحرجية، وامتدت الحرائق إلى أجزاء من سوريا في العام ٢٠١٩. أما الجزائر فقد حصدت الحرائق فيها عشرات الأرواح ناهيك عن الخسائر المادية وذلك في العام ٢٠٢١.

إن تغيّر المناخ يعود سببه إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون المتولدة بالأخص من حرق الوقود الأحفوري، المتمثل في النفط والفحم والغاز الطبيعي.

أدى انخفاض هطول الأمطار إلى حدوث جفاف في العديد من المناطق في العالم، ما خفض توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية، فتم استخدام المزيد من الغاز الطبيعي

١١- أزمة الطاقة تقلّص من طموح مواجهة تطرف المناخ في ٢٠٢٢/١١/٨ تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/١/١٠ على الرابط:www.aa.com.tr/ar/2732378/

والفحم. وهذا ما شهدناه في العديد من الدول مثل البرازيل وبعض دول آسيا الوسطى وولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية.

واستمرت الأزمة بالتفاقم، فمخزونات الغاز والفحم منخفضة بسبب الطلب المستمر عليها وبخاصةٍ من دول الاتحاد الأوروبي من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية في التدفئة في ظل البرد القارس. أما في فصل الصيف فإن ارتفاع درجات الحرارة يعني عدم وجود رياح وعدم توليد الكهرباء، ما زاد الطلب على الغاز والفحم وكذلك ارتفاع هائل لأسعار الكهرباء[١٢].

كما وأسهمت الأمطار الموسمية في الصين والهند إلى إغلاق مناجم الفحم في الوقت الذي كانتا فيه بأمس الحاجة إليه.

عانت الدول الأوروبية مشاكل فنية، حيث حدث حريق في محط ضخ لشركة «غاز بروم» في سيبيريا، فانخفضت الإمدادات الروسية لأوروبا. أضف إلى ذلك عمليات الصيانة في حقول النفط والغاز في بحر الشمال، وانقطاع الكابل البحري الذي ينقل الكهرباء من فرنسا إلى بريطانيا[١٣].

ساهم في ارتفاع أسعار النفط والغاز تفجير خطوط أنابيب نورد ستريم Nord Stream. فهو اسم خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من مدينة فيبورغ في روسيا إلى مدينة غرايفسفالد في ألمانيا. ويتألف الخط فعليًا من خطَين متوازيَين، وُضع الأول في الخدمة في شهر تشرين الثاني ٢٠١١. أما الثاني فوُضع في الخدمة في تشرين الأول ٢٠١٢. ويبلغ طول الخط ١،٢٢٢ كيلومترًا وبذلك يكون أطول خط أنابيب تحت البحر في العالم. وخلال الاجتياح الروسي لأوكرانيا تعرّض خط نوردستريم لثلاث تفجيرات وقعت في المياه الدولية لبحر البلطيق، ووُصفت هذه التفجيرات بأنها متعمّدة. حيث اتّهمت أجهزة الأمن الروسية المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية من جهة. ، ووُجّهت أصابع الاتّهام من قبل الدول الأوروبية لروسيا بالوقوف وراء تفجير نوردستريم ١ و٢ من جهة أخرى.

ويمكن القول إن أحداث التفجيرات جاءت مع الوقت التي تقوم روسيا بالاستعداد لضم مقاطعات أوكرانية، وتخضع لسيطرة الجيش الروسي (خيرسون، زاباروجيا، لوهانسك، دونياتسك).

كما وعانت أوستراليا انقطاع إمدادات الغاز وشحّ الكهرباء في السنوات الماضية

١٢- ستيفن لارابي وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية–أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية – تم إعداده للجيش الأميركي، مؤسسة راند للنشر، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠١٧، ص ٣٦.

١٣- أنس بن فيصل الحجي، أسباب أزمة الطاقة العالمية، في ٢٠٢١/١٠/١٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣١، على الرابط:www.independentarabia.com/node/267016/

نتيجة ارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى انقطاع خط توتر عالٍ وانفجار منجم للفحم. وانقطعت الكهرباء عن عدد من المدن الأوروبية منها لاهاي وستوكهولم وغيرها بسبب حرائق في محوّلات محلية.

خلاصة القول، إن ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا له عدة أسباب، ولكنه ما كان ليحدث لو أن الدول الأوروبية لجأت إلى مصادر الطاقة البديلة منذ سنوات عديدة، ولم تتطرّف في سياساتها المناخية.

القسم الثاني: تداعيات أزمة الطاقة على العالم وطرق معالجتها

لا تزال أزمة الطاقة تُلقي بظلالها على العالم، خصوصًا على الأوضاع الداخلية في أوروبا. في حين أن روسيا تمضي قدمًا في إيقاف إمداداتها من الغاز لحين رفع الغرب العقوبات الاقتصادية عنها. في الوقت نفسه ترغب الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية بالضغط على روسيا لوقف الحرب وعملياتها العسكرية في أوكرانيا.

يمكن القول إن الدول الأوروبية تعاني أزمات اقتصادية شديدة الخطورة، ووفقًا للمعهد الوطني البريطاني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية الذي أكد أن الزيادة المصاحبة في أسعار الغاز ستؤدي إلى ارتفاع التضخم بنحو نقطتَين في عامَي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

ومن الملاحظ أن نقص إمدادات الطاقة يساهم في زيادة الأسعار، ويساهم بشكلٍ مباشر في نقص إنتاج العديد من المنتجات الغذائية والاستهلاكية والسيارات والآلات، وأي شيء يحتاج إلى الطاقة في إنتاجه، ومن ثم كلما ارتفعت أسعار الطاقة، ارتفع سعر المنتج النهائي.

كل ذلك يؤدي إلى التضخم العام ومن المؤكد أن هذه الأزمة أدت إلى ركود اقتصادي في العديد من الدول الصناعية وبخاصةٍ الدول الأوروبية المتضررة من ارتفاع أسعار الموارد غير المتجددة وعلى رأسها بريطانيا ألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلى الصين واليابان[١٤].

أثر أزمة الطاقة على العالم.

يعيش الاقتصاد العالمي معدلات غير مسبوقة للتضخم، وتسعى السياسات النقدية في العديد من الدول لكبحه، إلا أن الخطر الأكثر تهديدًا هو أن يتحول تباطؤ النمو إلى ركود ليعيش العالم بما يعرف «بالتضخم الركودي».

١٤- ضغوط واسعة، ما تداعيات أزمة الطاقة على الأوضاع في أوروبا؟ سكاي نيوز عربية، في ١٩ أيلول ٢٠٢٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٢، على الرابط: www.skynewsarabia.com/business/1556202

وحسب تصريحات مديرة صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يخسر الناتج الاقتصادي العالمي ٤ تريليونات دولار حتى العام ٢٠٢٦ بسبب تزايد خطر الركود[١٥]. كما يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي الذي يعرف بتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سيتراجع من ٦٪ في العام ٢٠٢١ إلى ٣،٢ في العام ٢٠٢٢ على أن يواصل تراجعه في العام ٢٠٢٣ إلى ٢،٧٪.

كما أكد التقرير نفسه على أن معدلات التضخم على المستوى العالمي سيقفز من ٤،٧٪ في العام ٢٠٢١ إلى ٨،٨٪ في العام ٢٠٢٢، قبل أن تبدأ في الانخفاض في العام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٦،٥٪، وفي العام ٢٠٢٤ سوف تهبط إلى ٤،١٪.

زيادة على ذلك، إن معدلات التضخم على مستوى العالم والركود الاقتصادي الذي يسود الدول الكبرى، تعود أسبابه مؤخرًا إلى الحرب الروسية–الأوكرانية وتداعياتها على العالم، ولا يُرى لها حل سياسي أو عسكري قريبًا. فمعنى ذلك أن أسعار النفط والغاز ستظل آخذة في الارتفاع، وستمثل عاملًا مغذيًا ومهمًا لاستمرار موجات التضخم العالية.

أضف إلى الحرب الروسية–الأوكرانية، قرار تكتل أوبك+ كما ذكرنا سابقًا الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، بعدما تم تخفيض الإنتاج النفطي اليومي بنحو مليونَي برميل يوميًا[١٦]. ومن المؤكد أن استمرار معاناة الاقتصاد الصيني بعد أزمة فيروس كورونا، وتداعيات أزمة القطاع العقاري، واتساع رقعة مديونية الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم[١٧].

تداعيات أزمة الطاقة على أوروبا

يعد الاتحاد الأوروبي مستوردًا هائلًا للغاز الطبيعي حيث يستورد ٧٠٪ من إمداداته حتى الآن عبر خطوط أنابيب من ثلاثة بلدان أساسية هي: روسيا، النرويج والجزائر. ويمكن الحديث عن أن الدول الأوروبية سوف تعاني بشدةٍ جراء العقوبات الاقتصادية على روسيا، وسوف يرتفع العجز بنسبة ٤٠٪ بين ٢٠٢٥ و٢٠٣٠. و لا يمكن لأوروبا حل هذه المعضلة إلا عن طريق زيادة الواردات من النرويج والجزائر.

ومن اليقين الحديث عن أن أوروبا تأخرت في تنفيذ الأهداف المناخية للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار في أوروبا، وازدياد

١٥- عبد الحافظ الصاوي، الحرب وأزمة الطاقة والتضخم... هل سيتخطى الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، موقع الجزيرة في ١٣/١٠/ ٢٠٢٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٢على الرابط: www.aljazzera.net/ebusiness/2022/10/13/

١٦- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد العالمي في تشرين الأول من العام ٢٠٢٢.

١٧- محمود محمد علي، أزمة الطاقة في الصين وارتفاع الأسعار العالمية، د.ن.، مصر، ٢٠٢١، ص ١٦.

المخاوف من انقطاع التيار الكهربائي في العديد من الدول الأوروبية، وخصوصًا في ألمانيا التي اعتادت على الإنتاج المرتبط بالغاز الروسي غير المكلف نسبيًا[١٨].

كما أن هناك مخاوف تعيشه العديد من الدول الأوروبية منها تشيكيا، التي تتخوف من إغلاق مصانعها ومعاملها بسبب أزمة الطاقة، وبخاصةٍ تلك التي تعتمد على الغاز. وفي حال نقص هذه المواد ستكون الأولوية للمنازل والمستشفيات[١٩]. وتمتد تأثير الأزمة بشدةٍ في ألمانيا، فالعديد من المصانع والمعامل والشركات مهددة بالإغلاق إذا استمر الوضع على حاله، ناهيك عن أن القطاع الصحي تضرر أكثر من غيره. فقد حذّرت رابطة المستشفيات في برلين، من أن ٤٪ من المرافق مهددة بالإغلاق.

أما بالنسبة لبريطانيا، فأعلن العديد من المصانع والمعامل خشيتهم من التوقف عن العمل. واضطرت الحكومة البريطانية عن إعلان حالة الطوارئ بسبب نقص إمدادات الطاقة وبشكلٍ خاص الغاز[٢٠].

أما من جانب مولدوفيا فإن الحرب الروسية–الأوكرانية أثرت في اقتصادها بشكلٍ كبير، وإن البلاد تعاني من أزمة طاقة حادة في ظل قطع الغاز الروسي.

وليس الحال أفضل في فرنسا فهناك ارتفاع كبير في أسعار الغاز والنفط وفواتير الكهرباء وغيرها. وامتد ذلك إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية على أنواعها والسلع وغيرها. وجرت محادثات في العاصمة باريس في اجتماع مجلس الدفاع عن الطاقة برئاسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وذلك لإعادة تشغيل المفاعلات النووية الفرنسية لموسم الشتاء[٢١].

أما إذا أردنا التحدث عن الشأن الإيطالي، فقد ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية بشكلٍ كبير في حين تعاني الشركات الإيطالية زيادة تكاليف الكهرباء والغاز بمعدلاتٍ تجاوزت الثلاثة أضعاف منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في شباط ٢٠٢٢. ولقد قامت بعض الشركات الإيطالية إلى ابتكار عدد من الحلول الذاتية تضمن لها تجاوز المرحلة الراهنة بأقل قدر من الخسائر[٢٢].

١٨- وفاء عماري، تقرير فرنسي ينذر بإقبال أوروبا على أيام صعبة بسبب الغاز، سكاي نيوز عربية في ٩ كانون الأول ٢٠٢٢ تاريخ دخول الرابط: ٢٠٢٣/١/٣ على الرابط: www.skynewsarabia.com/world/1579379

١٩- أزمة الطاقة تعصف بمصانع في التشيك، سكاي نيوز عربية، في ٩ كانون الأول 2022، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١/٣، على الرابط: www.skynewsarabia.com/world/1579297

٢٠- أشرف السعد، مستشفيات بألمانيا مهددة بالإغلاق بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة في ٨ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٣، على الرابط: www.skynewsarabia.com/video/1578996

٢١- حسن عبد الله، أزمة الطاقة في فرنسا، هل سينقطع الكهرباء هذا الشتاء؟ في ١٤ أيلول ٢٠٢٢، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/١/٣، على الرابط: www.almayadeen.net/news/politics

٢٢- عمرو عز الدين، أزمة الطاقة في أوروبا تدفع الشركات الإيطالية لابتكار حلول ذاتية، تقرير وحدة أبحاث الطاقة، حصاد أسواق الطاقة في ٣٦٥ يومًا، في ٢٠٢٢/١٠/٢٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٣ على الرابط:www.attaqa.net/2022/10/22

تداعيات أزمة الطاقة على الصين

أثّرت أزمة الطاقة بشكلٍ كبير في الدول الصناعية ومنها الصين، حيث تسببت في انقطاع الكهرباء بشكلٍ حاد في عدد كبير من المدن والقرى والمقاطعات. وهذا الانقطاع في الكهرباء لم تكن تداعياته على المنازل والمصانع والمعامل فقط، بل في الشوارع والطرقات العامة. الأمر الذي أجبر المقاطعات الشمالية الشرقية عن قطع الكهرباء بصورةٍ مفاجئة عن الأحياء السكنية.

وما زاد حدة المشكلة، هو حالة الجفاف التي ضربت جنوبي غربي البلاد، وتسببت في خفض إنتاج الطاقة الكهرومائية، التي كانت تحل جزئيًا محل الفحم. وعلاوة على ذلك، تبنت الصين سياسة خفض استهلاك الطاقة، وقد قطعت شوطًا مهمًا خلال فترة ٢٠١٥–٢٠٢٠ . وتهدف حاليًا إلى خفض كثافة الطاقة بنسبة ١٣،٥٪ بحلول العام ٢٠٢٥، وخفض انبعاثات الكربون لكل وحدة من الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة ١٨٪، بهدف خفض إجمالي انبعاثات الكربون بحلول ٢٠٣٠ [٢٣].

إن الصين ساعية بشكلٍ جدي وكبير للبحث عن مصادر الطاقة، وقد أعلنت عزمها عن إنشاء شبكة طريق الحرير الذي يربط بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، ويمر عبر ٥٦ دولة من أجل تسهيل عملية التجارة الدولية لجميع المنتجات والسلع بما فيها أنواع الطاقة[٢٤].

تداعيات أزمة الطاقة على اليابان

أدت تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار الطاقة في كل دول العالم من دون استثناء، وهذا ما أدى إلى تضررالمصانع والمعامل اليابانية وتوقّف جزء من أعمالها. وعلى صعيد آخر، تعرضت اليابان لضربةٍ آخرى في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢، عندما وقّع الرئيس فلاديمير بوتين مرسومًا بنقل الأصول المتعلقة بمشروع تطوير النفط والغاز الطبيعي سخالين ٢ إلى شركة روسية حديثة التأسيس[٢٥].

هذا يعني استيلاء روسيا فعليًا على المشروع بسبب العقوبات التي فرضتها عليها اليابان على خلفية غزوها أوكرانيا. وقد تستمر واردات اليابان من النفط والغاز من

٢٣- أحمد ذكر الله، تداعيات أزمة الطاقة الصينية على الاقتصاد العالمي، في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٤ على الرابط: www.alaraby.co.uk/economy

٢٤- نغم أبو شقرا، الصين من الريادة الإقليمية إلى الزعامة الدولية، دراسة في العلاقات الدولية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار نلسن، بيروت،٢٠١٩ ص ٣١٤ و٣١٥.

٢٥- سوغييا ما تايشي، أزمة الطاقة في اليابان... الأسباب والتداعيات وسبل الحل، في ٢٠٢٢/٨/١١ تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/١/٥ على الرابط:www.nippon.com/ar/in-depth/d00825

سخالين في الوقت الحالي، ولكن إذا توقفت فجأة، فسيكون هناك من الصعب شراء بدائل. هناك زخم كبير في اليابان لإعادة تشغيل محطات الطاقة النووية المتوقفة عن العمل، لأن هذه الخطوة ستخفف من نقص الطاقة وتساعد على تخفيف الضغط على الطلب العالمي على الوقود الأحفوري، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

تداعيات أزمة الطاقة على الولايات المتحدة الأميركية

تجاوزت الولايات المتحدة روسيا لتكون أكبر مصدر لمنتجات الطاقة عالميًا، على الرغم من أن الشعب الأميركي يعاني من تداعيات أزمة الطاقة ومن الغلاء الذي طال أسعار المحروقات والمواد الغذائية، تعد الارتفاعات الأخيرة في الأسعار عمودًا فقريًا لقطاع استخراج النفط الصخري الأميركي.

تداعيات أزمة الطاقة على تركيا

يعاني قطاع الكهرباء في تركيا عجزًا كبيرًا وذلك بسبب انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي، مع تعليق إيران وارداتها إلى أنقرة، ما تسبب في انقطاعات للتيار الكهربائي. إن تركيا متعطشة للطاقة بشكلٍ كبير فهي تنتهج سياسة التوسع، وذلك من خلال وجودها في شرق المتوسط، حيث قامت سفنها بالتنقيب عن الغاز وسفن أخرى حربية قبالة سواحل جزيرة كاستيلوريزو اليونانية، ما أثار غضب أثينا التي اعتبرته اعتداءً على مياهها الإقليمية، ولغاية اليوم فشلت كل مساعي المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية مع اليونان وقبرص[٢٦].

في النهاية إن مصادر الطاقة هي الأداة الأكثر فعالية في السياسة العالمية، فبفضلها يتم تغيير موازين القوى وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية[٢٧].

فبعد أن تكثّفت الجهود الدولية لحماية منابع الطاقة، ظهرت الأزمات في المناطق التي تمر فيها أنابيب النفط والغاز في محاولة لسيطرة الدول الكبرى عليها. وهذا ما يظهر أن أزمة الطاقة ليست نتيجة للحروب والنزاعات فقط بل أصبحت وسيلة للضغط على باقي الدول. فالسيطرة على قرارات زيادة إنتاج النفط والغاز أو تخفيضه، والذي يؤثر سلبًا أو إيجابًا في أسعارها، لم يعد كافيًا لإحكام القبض على الاقتصاد العالمي باعتباره محركًا للسياسة الدولية بل أصبح من الضروري تأمين ممر آمن لهذه الصادرات من الطاقة. ما يبرر إحداث نزاعات وأزمات في تلك المناطق، لسيطرة الدول الكبرى على حكومات المناطق التي يمر بها النفط وتطويع حكوماتها للسيطرة على قراراتها.

٢٦- نغم أبو شقرا، تركيا بين الإرث الثقيل والواقع المتمرد، مطبعة القبس، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٢٠٧ و٢٠٨.

٢٧- نتالي غريب، أمبراطور الغاز،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤١.

كيفية مواجهة أزمة الطاقة

ليست الدول مضطرة للاختيار بين مواجهة أزمة الطاقة اليوم ومعالجة أزمة المناخ العالمي. أعتقد أن على الدول عمومًا والدول الصناعية خصوصًا القيام بالأمرَين معًا. ويشير تقرير الاستثمار العالمي في الطاقة للعام ٢٠٢٢، إن مستويات التحول إلى الطاقة النظيفة بدأت في الانتعاش. ففي السنوات الخمس الماضية التي أعقبت اتفاق باريس في العام ٢٠١٥، لم يتجاوز معدل نمو الاستثمار في الطاقة النظيفة ٢٪ سنويًا. ولكن منذ العام ٢٠٢٠ ارتفع هذا المعدل إلى ١٢٪ سنويًا نتيجة زيادة الإنفاق على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. واستمر على هذا المنوال في العام ٢٠٢١ الذي كان عامًا قياسيًا بالنسبة لطاقة الرياح البحرية[٢٨].

يمكننا أن نرى أنه في ظل أزمة الطاقة، وعلى الرغم من أن العديد من الدول تبحث عن حلول بديلة عن الوقود الأحفوري إلا أنه ما زال المصدر الأول للطاقة. ففي قمة المناخ في باريس في العام ٢٠١٥، وضعت هدف تقليص حرارة الأرض إلى ١،٥ درجة مئوية، إلا أن الواقع الحالي بعيد عن هذا الهدف[٢٩].

من مؤتمر ستوكهولم في السويد في العام ١٩٧٢ الذي قاد قاطرة الاهتمام البيئي بمبادرةٍ من الأمم المتحدة، وكانت إحدى نتائجه الرئيسة إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وفي العام ١٩٩٢ عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNEDC)، عُرف بمؤتمر ريو دي جينيرو في البرازيل حيث تم إعلان اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)[٣٠]، والتي أُلحقت ببروتوكول ١٩٩٢ بمؤتمر كيوتو في اليابان الذي أصبح حيّز التنفيذ في العام ٢٠٠٥ [٣١].

في العام ٢٠٠١ أُقيم مؤتمر بون لأن بعض الدول الصناعية الكبرى لم تلتزم باتفاقيات كيوتو والتزاماته حول المناخ وذلك بعد رفض الولايات المتحدة المصادقة على بروتوكول كيوتو[٣٢].

٢٨- فاتح بيرول، التكالب على الطاقة (دعوة للطاقة النظيفة)، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، في كانون الأول ٢٠٢٢ ص ٤ و٥، بتصرف.

٢٩- مصطفى سيف، اتفاقيات المناخ... تاريخ القمم لمواجهة التحديات البيئية، في ٢١ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٠، على الرابط: www.skynewsarabia.com/world/1475263

٣٠- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جينيرو–البرازيل، من ١٣ إلى ١٤ حزيران ١٩٩٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٢، على الرابط: www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

٣١- What is the Kyoto protocol? United Nations climate change accessed on Jan. 12, 2023, www.unfccc.int/kyoto-protocol?gclid

٣٢- عباس شافعة وحميداني سليم، إدارة مخاطر التغيرات المناخية بين سوء الإدراك واستراتيجيات التعامل، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة دراية–أدرار، مجلد ١٧، العدد ٣، الجزائر، أيلول ٢٠١٨، ص ٣١.

وفي العام ٢٠٢٢ اتّخذ مؤتمر جوهانسبرغ شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة[٣٣].

ففي العام ٢٠٠٥ تمحور مؤتمر مونتريال في كندا حول الكوارث المناخية، وكان الأبرز دخول الولايات المتحدة في مفاوضات ما بعد كيوتو[٣٤]. وفي العام ٢٠٠٧ أكد مؤتمر بالي في أندونيسيا على تخفيض كبير في الإصدارات الغازية من دون تحديد الكمية أو النسبة[٣٥].

أما مؤتمر كوبنهاغن ٢٠٠٩ كمؤتمرٍ تكميلي لاتفاقية كيوتو، فأكد على تخفيض الانبعاثات السامة للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون درجتَين مئويتَين[٣٦]. أما اتفاق باريس ٢٠١٥ فحدّ من هذا الارتفاع إلى ١،٥ درجة مئوية، ووفّر خارطة طريق للإجراءات المناخية ومساعدة الدول النامية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٣٧].

ترعى الأمم المتحدة معظم قمم المناخ العالمية والتي أطلق عليها اسم مؤتمر الأطراف لتغيّر المناخ (COP). منذ العام ٢٠١٥ كل مؤتمر من المؤتمرات على أنه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماعٍ للأطراف في اتفاقية كيوتو (CMP). كما عُرفت المؤتمرات الأطراف العامل كاجتماعٍ للأطراف في اتفاقية باريس على أنها (CMA). وكان آخرها العام ٢٠٢٢، الذي عُقِد في منطقة شرم الشيخ – مصر (COP27–CMP17–CMA4)[٣٨].

اليوم تعتمد الدول الأوروبية بعض الحلول من أجل التخلص من أزمة الطاقة التي بدأت مع الحرب الروسية–الأوكرانية. وتسارع حكومات دول الاتحاد الأوروبي لخفض فواتير المستهلكين، وكذلك بدأت تعتمد على الطاقات البديلة المتجددة.

واجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في براغ بشأن كيفية التعاطي مع أزمة ارتفاع أسعار الطاقة. فرئيس أوكرانيا فلاديمير زيلينسكي يودّ من الاتحاد الأوروبي فرض المزيد من العقوبات على قطاع الطاقة الروسية ومنح بلاده مزيدًا من الأسلحة، ففي الوقت الذي يتطلّع التكتل للحفاظ على دعمه لأوكرانيا والتشدد تجاه الكرملين. كما

٣٣- تقرير مؤتمر التنمية المستدامة، جوهانسبرغ، ٢٦ آب– ٤ أيلول ٢٠٠٢، 199/20.CONF/A .

٣٤- راغدة حداد، كوارث ٢٠٠٥ المناخية كسرت كل الأرقام، مجلة البيئة والتنمية، العدد ٩٤، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ١٢.

٣٥- المشاركون في بالي يتفقون على خطة تفاوض لما بعد كيوتو، أخبار الأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٧، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٢، على الرابط: www.news.un.org/ar/story/2007/12/78102

٣٦- تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشرة، المعقودة في كوبنهاغن، في الفترة من ٧ إلى ١٩ كانون الأول ٢٠٠٩، /2009/11/CP/FCCC 1.ADD

٣٧- United Nations / Framework Convention on Climate Change (2015) Adoption of the Paris Agreement, 21st Conference of the Parties, Paris: United Nations, an official publication.

٣٨- United Nations climate change, accessed on Jan. 13, 2023, www.unfccc.int

وضعت المفوضية الأوروبية بعض الحلول لأزمة الطاقة ومنها:

تحديد سقف لمختلف أسعار الغاز الوارد، سواء أكان روسيًا أو آسيويًا أو أفريقيًا أو أميركيًا. إلا أن هذا القرار كان غير مشجع لبعض دول الأعضاء الذين يرون أن المصدّرين لن يكونوا مجبرين على توريد الغاز بأسعار التكتل، في وقت يشهد فيه الطلب العالمي على الغاز ارتفاعًا وبخاصةٍ من قبل الاتحاد.

فرض ضريبة تضامنية على منتجي الكهرباء غير الغازية من الدول الأعضاء. عكس الأموال الناتجة على فواتير المستهلكين. وتتوقع دول الاتحاد أن تبلغ الضريبة في حال إقرارها ١٤٤ مليار يورو، والتي ستتمكن من جبايتها من شركات الطاقة التي تولد الكهرباء عبر الفحم أو الطاقة النووية أو الموارد المتجددة.

خفض إلزامي على استهلاك الغاز، وهذا يعني تراجع الإنتاج، ومزيدًا من الضغوط الاقتصادية.

خفض الاستهلاك عمومًا وهنا ترى المفوضية الأوروبية أن تنفيذ خفض إجباري يتبعه خفض طوعي، وسيؤدي إلى تراجع الطلب على الطاقة، وبالتالي تراجع الأسعار على شركات توليد الطاقة[٣٩].

وبدأ النقاش في اجتماع بروكسل بشأن وضع أهداف للعام ٢٠٣٠ لتحل محل أهداف العام ٢٠٢٠، وهي خفض انبعاثات الكربون بنسبة ٢٠٪ عن مستوياتها في العام ١٩٩٠، وتوفير الطاقة بنسبة ٢٠٪ عن الاستهلاك المتوقع وزيادة نسبة المصادر المتجددة في توليفة الطاقة إلى٢٠٪ للقضاء على التلوث البيئي. وإن هذا التقرير اعتبر أن أهداف العام ٢٠٣٠ ينبغي أن تتضمن توفير استهلاك الطاقة بنسبة ٣٨٪ والحصول على ٤٠٪ من الوقود من المصادر النفطية، وخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٥٠٪[٤٠]. واعتبرت المفوضية الأوروبية التي عُقدت في أواخر العام ٢٠٢٢ أنها وافقت على خطة لدعم الطاقة المتجددة حجمها ٢٨ مليار يورو أي ما يعادل (٢٩،٦٩ مليار دولار)، تقدمت بها ألمانيا بهدف تسريع وتيرة التوسع في استخدام الطاقة المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

إن هذه الخطة سوف تكون المخطط الحالي لدعم الطاقة المتجددة، وستكون سارية

٣٩- ما الخيارات الأوروبية لإدارة أزمة الطاقة في ٢٠٢٢/٩/١٩ تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/١/١٥
على الرابط: www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/19

٤٠- الطاقة المتجددة تعم أوروبا في ٢٠٥٠، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٥،
على الرابط:www.env-news.com/energy/5270/2050

حتى العام ٢٠٢٦. تهدف الخطة إلى تحقيق هدف ألمانيا المتمثل في إنتاج ٨٠٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول العام ٢٠٣٠، كما قامت المفوضية الأوروبية بوضع حد أقصى لسعر الغاز[٤١].

الخاتمة

بعد أن عرضنا أسباب أزمة الطاقة العالمية في القسم الأول، إضافة إلى تداعيات أزمة الطاقة على الدول وبخاصةٍ الأوروبية منها، وكيفية مواجهة تلك الأزمة في القسم الثاني. يمكن القول إن أزمة الطاقة قد ولّدت العديد من المعضلات الاقتصادية في المجتمعات المتطورة والنامية على السواء. إن ارتفاع أسعار السلع والبضائع أضف إلى ذلك الارتفاع الجنوني بأسعار الكهرباء والغاز، كل ذلك أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين في كافة أنحاء العالم، وإلى عجز في ميزان المدفوعات والتضخم أيضًا. وفي آخر بحثنا، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الآتية:

الاستنتاجات

إن النزاعات في أماكن مرور الصادرات النفطية والغاز تؤدي إلى عدم القدرة على تلبية الطلب عليها في الأسواق ما يرفع من أسعارها ويُحدث أزمة في هذا القطاع.

في بعض الحالات، إن إحداث أزمة طاقة أصبح وسيلة أو أسلوب يتم استخدامه خلال النزاعات للضغط على باقي الدول.

استطاعت روسيا الاستفادة من المخزون الهائل من الغاز التي تمتلكه وكان سلاحًا فعالًا بيدها، وبخاصةٍ بعد فرض الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عقوبات اقتصادية على أفراد والمؤسسات وكيانات سياسية واقتصادية تابعة لها.

إن ارتفاع أسعار الغاز عالميًا لعدة أسباب أدى إلى تمويل اجتياح روسيا لأوكرانيا حفاظًا على أمن وسياسة جوارها ومحيطها الإقليمي الحليف لموسكو.

إن قرار روسيا بمواجهة الهيمنة الأميركية وبخاصةٍ بعد الحرب الروسية–الأوكرانية لوقف تمدد الناتو والاقتراب من حدودها، أعاد لها ليس قرارها الإقليمي فقط بل دورها العالمي أيضًا.

تحاول روسيا مواجهة القرار الأحادي العالمي وذلك عبر التقرّب من بعض الدول كالصين، وإيران وفنزويلا، وإيجاد ثغرات في العلاقات بين الولايات المتحدة وباقي

٤١- الاتحاد الأوروبي يوافق على خطة ألمانية لدعم الطاقة المتجددة بكلفة ٢٨ مليار يورو في ٢١ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٥، على الرابط: www.alaraby.cou.uk/economy/

الدول للاستفادة منها عبرتشكيل تكتل اقتصادي، وإنشاء علاقات تجارية وكذلك مناطق تجارية حرة للتصدي لهيمنة الدولار الأميركي. ما ينعكس على أسواق الطاقة وإحداث أزمات فيها. وفي حال نجاحها بذلك سيؤدي إلى زعزعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية، وبالإضافة إلى إحداث تغيّر في النظام العالمي المالي.

إن الأحادية القطبية في النظام العالمي أمام مرحلة مصيرية والانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب لن يمر بسهولةٍ، فالولايات المتحدة الأميركية التي تضع خططًا عشرية واستراتيجية لن ترضخ لهذه المحاولات بل ستسعى إلى ضمان السيطرة كما على منابع الطاقة وكذلك في المناطق التي تمر فيها تلك الصادرات، إن كان على اليابسة أو في المضائق البحرية. فبعد نشر أساطيلها البحرية في كل المحيطات والمضائق تسعى اليوم إلى السيطرة على الدول التي تحوي مصادر للطاقة وممراتها. وذلك إما عبر وضع حكومات موالية لها وإما إثارة الحروب والاضطرابات في داخلها. وبالتالي فهي أمام عدة حروب لعزل باقي الدول عن بعضها إن كان في روسيا أو الصين أو إيران وصولًا إلى فنزويلا. فإما أن تنجح بها وتحكم قبضتها على العالم أجمع أو نحن أمام عدة سنوات من الفوضى وبخاصةٍ لردع الصين من إكمال مشروع طريق الحرير البري والبحري.

المقترحات

الاعتماد على الطاقات المتجددة، لا يخفض الانبعاثات السامة فحسب، بل يساهم في النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وتحسين الصحة العامة في العديد من الدول أيضًا.

زيادة استثمارات الدول في الطاقة المتجددة وبخاصةٍ في البنية التحتية والتكنولوجيا.

العمل على بناء أنابيب جانبية وممرات بعيدة عن نقاط النزاعات.

التعاون الدولي لحل التوترات والصراعات التي تؤثر في أمن الطاقة.

إن أزمة الطاقة تشكل تحديًا عالميًا، فلا بد من فرض حدود قصوى لأسعارها مع محاولة زيادة الكميات المستخرجة والمعروضة، ضمن سياسة موحدة للطاقة على صعيد العالم.

المصادر والمراجع:

الكتب:

- ستيفن لارابي وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية–أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسي– تم إعداده للجيش الأميركي، مؤسسة راند للنشر، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠١٧.
- محمود محمد علي، أزمة الطاقة في الصين وارتفاع الأسعار العالمية، د.ن.، مصر، ٢٠٢١.
- نتالي غريب، أمبراطور الغاز، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١.
- نغم أبو شقرا، تركيا بين الإرث الثقيل والواقع المتمرد، مطبعة القبس، بيروت، ٢٠٢٢.
- نغم أبو شقرا، الصين من الريادة الإقليمية إلى الزعامة الدولية، دراسة في العلاقات الدولية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار نلسن، بيروت، ٢٠١٩.

المجلات والصحف:

- راغدة حداد، كوارث ٢٠٠٥ المناخية كسرت كل الأرقام، مجلة البيئة والتنمية، العدد ٩٤، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٦.
- عباس شافعة وحميداني سليم، إدارة مخاطر التغيرات المناخية بين سوء الإدراك واستراتيجيات التعامل، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة دراية–أدرار، مجلد ١٧، عدد ٣، الجزائر، أيلول ٢٠١٨.
- فاتح بيرول، التكالب على الطاقة (دعوة للطاقة النظيفة)، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، في كانون الأول ٢٠٢٢.

التقارير:

- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد العالمي في تشرين الأول ٢٠٢٢.

تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشرة، المعقودة في كوبنهاغن، في الفترة من ٧ إلى ١٩ كانون الأول ٢٠٠٩، FCCC/CP/2009/11/ADD.1

- تقرير مؤتمر التنمية المستدامة، جوهانسبرغ، ٢٦ آب – ٤ أيلول ٢٠٠٢، A/CONF.199/20

United Nations / Framework Convention on Climate Change (2015) Adoption of the Paris Agreement, 21st Conference of the Parties, Paris: United Nations, an official publication.

International Energy Agency,World Energy Outlook 2022, IEA publications, France, Nov. 2022.

Rim Berahab, The energy Crisis of 2021 and its implications for Africa, policy center for the new south, Morocco, February 2022.

المواقع الإلكترونية:

• الاتحاد الأوروبي يوافق على خطة ألمانية لدعم الطاقة المتجددة بكلفة ٢٨ مليار يورو في ٢١ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٥، على الرابط:www.alaraby.cou.uk/economy/

• أحمد ذكر اللـه، تداعيات أزمة الطاقة الصينية على الاقتصاد العالمي، في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٤ على الرابط: www.alaraby.co.uk/economy

• أزمة الطاقة تسرّع في تخفيف العقوبات الأميركية على فنزويلا، في ٣ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣، على الرابط: www.aliwaa.com.lb

• أزمة الطاقة تعصف بمصانع في التشيك، سكاي نيوز عربية، في ٩ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١/٣، على الرابط: www.skynewsarabia.com/world/1579297

• أشرف السعد، مستشفيات بألمانيا مهددة بالإغلاق بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة في ٨ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٣، على الرابط: www.skynewsarabia.com/video/1578996

• أنس بن فيصل الحجي، أسباب أزمة الطاقة العالمية، في ٢٠٢١/١٠/١٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣١، على الرابط: www.independentarabia.com/node/267016/

• أوبك بلس، لماذا أثار قرار خفض إنتاج النفط غضب واشنطن، عربي BBC News، في ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩،
على الرابط:www.bbc.com/arabic/interactivity-63166706

• حرب الأنابيب في القوقاز تتجاوز النفط إلى النفوذ في ٢٠٠٨/٢/١١، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣١، على الرابط: www.aljazeera.net/news/press tour/2008/8/11

• حسن عبد الله، أزمة الطاقة في فرنسا، هل سينقطع الكهرباء هذا الشتاء؟ في ١٤ أيلول ٢٠٢٢، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/١/٣، على الرابط:www.almayadeen.net/news/politics

• سوغييامانايشي، أزمة الطاقة في اليابان... الاسباب والتداعيات وسبل الحل، في ٢٠٢٢/٨/١١ تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/١/٥ على الرابط: www.nippon.com/ar/in-depth/d00825

• ضغوط واسعة، ما تداعيات أزمة الطاقة على الأوضاع في أوروبا؟ سكاي نيوز عربية، في ١٩ أيلول ٢٠٢٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٢، على الرابط:www.skynewsarabia.com/business/1556202

• الطاقة المتجددة تعم أوروبا في ٢٠٥٠، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٥،
على الرابط:www.env-news.com/energy/5270/2050

• عبد الحافظ الصاوي، الحرب وأزمة الطاقة والتضخم. هل سيتخطى الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، موقع الجزيرة في ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٢على الرابط:
/www.aljazzera.net/ebusiness/2022/10/13

• عمر رأفت محمد، الحرب الروسية–الأوكرانية وأزمة الطاقة والتحوّل للاقتصاد الأخضر، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩، على الرابط: www.solarmarketegypt.com/ar/articles

• عمرو عز الدين، أزمة الطاقة في أوروبا تدفع الشركات الإيطالية لابتكار حلول ذاتية، تقرير وحدة أبحاث الطاقة، حصاد أسواق الطاقة في ٣٦٥ يومًا، في ٢٠٢٢/١٠/٢٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/٣ على الرابط:www.attaqa.net/2022/10/22

• ما الخيارات الأوروبية لإدارة أزمة الطاقة في ٢٠٢٢/٩/١٩ تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/١/١٥ على الرابط: www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/19

• محمد المنشاوي، كيف دفع نفط فنزويلا إدارة بايدن لتخفيف العقوبات الأميركية، في ٢٠٢٢/١١/٢٩، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣، على الرابط: www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/29

• المشاركون في بالي يتفقون على خطة تفاوض لما بعد كيوتو، أخبار الأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٧، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٢، على الرابط: www.news.un.org/ar/story/2007/12/78102

• مصادر "أوبك+" قد تدرس مزيدًا من خفض إنتاج النفط خلال اجتماعها المقبل، في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٢٩، على الرابط: www.almayadeen.net/news/economic/

• مصطفى سيف، اتفاقيات المناخ... تاريخ القمم لمواجهة التحديات البيئية، في ٢١ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٠، على الرابط: www.skynewsarabia.com/world/1475263

• من المستفيد من تفجير «نوردستريم»؟ روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا وبولندا. أطراف بها مصالح متباينة في تفجير خطَي نوردستريم ١ و٢، في ٢٠٢٢/١٠/١، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣٠، على الرابط:www.aa.com.tr/ar/2699760/

• مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جينيرو–البرازيل، من ١٣ إلى ١٤ حزيران ١٩٩٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٢،
على الرابط:www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

• وفاء عماري، تقرير فرنسي ينذر بإقبال أوروبا على أيام صعبة بسبب الغاز، سكاي نيوز عربية في ٩ كانون الأول ٢٠٢٢ تاريخ دخول الرابط: ٢٠٢٣/١/٣ على الرابط:
www.skynewsarabia.com/world/1579379

United Nations climate change, accessed on Jan. 13, 2023, www.unfccc.int

What is the Kyoto protocol? United Nations climate change, accessed on Jan. 12, -2023, www.unfccc.int/kyoto-protocol?gclid

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

إشكالية الدول المارقة في القانون الدولي

البروفيسور جورج لبكي ٣٠

إشكالية الدول المارقة في القانون الدولي

البروفيسور جورج لبكي

يشكل موضوع الدول المارقة أحد أبرز تداعيات النظام العالمي المنبثق عن الأمم المتحدة وبعد حصول معظم بلدان العالم الثالث على استقلالها منذ منتصف القرن الماضي. ويُقصد بالدول الفاشلة تلك التي تخلّفت عن ركب التقدم الاقتصادي والتي ينعدم وجود المؤسسات العامة فيها بشكلٍ كبير وكذلك عدم سيطرتها على كل أراضيها. أما الحل فهو يصطدم بمبدأ سيادة هذه الدول كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وينتج عن كل ذلك، خلل كبير بين دول الشمال ودول الجنوب وكذلك حركة محفوفة بالمخاطر باتجاه الدول المتقدمة.

وبالنهاية فإن فشل هذه الدول يعود إلى انعدام بناء هوية وطنية جامعة لا بد من توافرها كشرطٍ أساسي لتقدّمها.

إن مجالات الإصلاح كثيرة من النظر بإعادة هيكلة القطاع إلى تطبيق إجراءات خاصة بترشيد الإنفاق والتخصيص المناسب للموارد. ومن أجل المضي في هذه الإصلاحات، يجب أن يكون التركيز دائمًا على أهمية صنع السياسات القائمة على الأدلة، والحكم الرشيد، وثقافة الانفتاح والشفافية.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°123 - January 2023

Energy, a driving force for the world and the future of Lebanon

In recent decades, energy has become the primary productivity driver around the world. No society can develop and prosper without an integrated energy system that feeds its factories, cities, schools, universities, and various institutions, enabling sustainable development, and providing permanent internet and satellite connectivity. A country that lacks energy is like an island isolated from the accelerating pace of human progress.

Moreover, energy is of crucial importance to national security. Countries that have abundant and reliable energy resources are more secure and less vulnerable to external threats, whereas those dependent on imported energy are often at the mercy of global markets and geopolitical tensions. Therefore, by developing domestic energy sources, countries can reduce their dependence on others and enhance their own energy security.

Countries also face an equally serious challenge, which is the climatic repercussions of energy production. It is well known that fossil fuels, mainly oil, gas and coal, are the primary source of energy today, with its emissions being extremely harmful to the atmosphere and to the soil and water. Governments are thus working to reduce their dependence on this type of fuel, and replace it with renewable energy sources, mainly solar and wind energy, in an effort to protect the environment and human health.

In view of the foregoing, we can assert that energy security is one of the greatest challenges currently facing Lebanon in light of the multifaceted crisis since the end of 2019. On the other hand, the signing of the maritime border demarcation agreement came after indirect technical negotiations, offering a glimmer of hope amidst the crisis. The oil and gas wealth latent in Lebanese territorial waters is certainly one of the keys to our country's recovery, and a vital resource that would place Lebanon on the Mediterranean and global energy map and constitute an economic resource from which generations will benefit. It is then no exaggeration to say that this wealth of ours is an essential part of the future that the Lebanese aspire to achieve.

Brigadier General Joseph Eid
Acting Director of the Directorate of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim EL-KHOURY
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: Adj. Jihane Jabbour
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen
Chady Mhanna

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

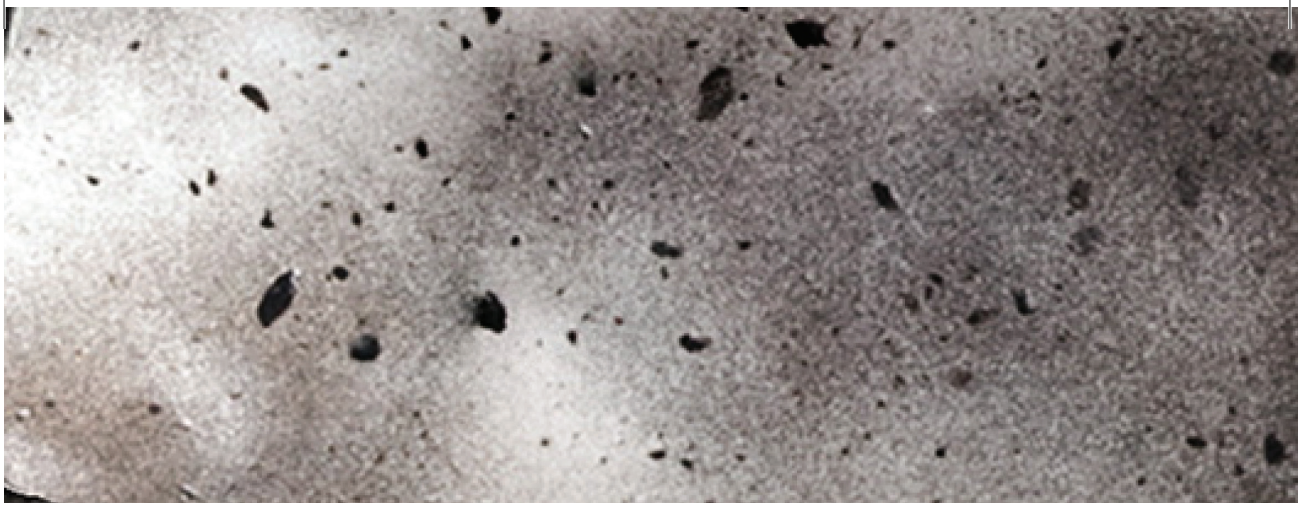

Contents

N° 123 January 2023

The Dilemma of Sovereignty of Failed States in International Law: From the Obligation to Abstain to Intervention

Professor Georges Labaki *5*

Abstracts. *25*

Résumés. *29*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

The Dilemma of Sovereignty of Failed States in International Law: From the Obligation to Abstain to Intervention

Professor Georges Labaki
Chairman of the National School of Administration

Introduction

In recent decades, the international community has been witnessing a broad phenomenon known as "State failure" or "State collapse"(1). A failed state is a state that is unable to carry out its responsibilities of a sovereign nation-state according to the current international order in defending its borders, providing basic public service to its citizens, and exercising its sovereign authority over its territory in conjunction with protracted internal armed conflicts, and probable infringements of human rights. Furthermore, a failed state that has no effective government could pose a threat to other nations. As such, questions arise about the need for international community intervention in such failed states according to chapter 7 of the UN Charter or

1- Weak states are states that still have a legitimate national government largely recognized within the country and by the international community, a situation that failed states lack. On the other hand, collapsed states designate states suffering from a complete breakdown of government authority in maintaining law and order. It is often an extreme situation whereas state institutions are no longer able to function.

the Responsibility to Protect to circumvent the potential threats to international order and security notwithstanding states' sovereignty.

The concept of state in modern international law

According to modern international law, a state is the stable legal organization of a territorial political community in a structure that allows it to be a person of international law and part of the international community of states that are the fundamental and foundational elements of the United Nations.

In order to be considered a state under modern international law and a person of international law: (a) a permanent population; (b) a defined territory under its control; (c) a functioning government; (d) the capacity to enter in diplomatic relations with other states; and its recognition as a member of the community of nations[2].

Sovereignty

The most important and distinctive characteristic of the modern state is its sovereignty. As a matter of fact, only sovereign states have a full international legal personality. State duties are naturally carried out by state institutions at both the internal and external levels. Internally, sovereignty refers to the state's exclusive right to exercise power within its borders. A government must be able to exert effective control over the state's population and territory.

From an international law perspective, collaboration between states is based on the principle of sovereignty of the state that must be respected. Article 2, paragraph 1 of the UN Charter stipulates that:" The Organization is based on the principle of sovereign equality of states." Thus, the notion of sovereign equality serves as the foundation for states' collaboration within the international community. This notion of state sovereignty entails that all individuals and property found within a state's borders are under its sole control.

2- https://www.jus.uio.no/english/services/library/treaties/01/1-02/rights-duties-states.xml, accessed on December 21, 2022. Accessed on December 12, 2022.

The concept of failed states

The concept of "failed" States rose to prominence in 1993 with the publication of Helman and Ratner's paper, "Saving Failed States." Since then, this paradigm has been widely used to define the phenomena of governments that are unable to retain themselves as members of the international community[3].They are in a status of an implosion of the structures of power and authority, disintegration, and deconstruction of the state. Failed states are unable to fulfill the basic responsibilities of a sovereign state.

There is no clear definition of failed states. A broad definition could be the loss or lack of effective government due to the collapse or disintegration of the state[4]. A failed state is generally a state that does not meet basic responsibilities such as the implementation of the rule of law as well as providing basic public services. DanielThürer claims that" state failure involves the implosion of structures of power and authority, the collapse of law and order, the selective application of laws, corruption, and the absence of institutions capable of representing the state. Thus, failed states do not cease to exist but cease to function[5] ".

On the other hand, the former UN Secretary-General Boutros Boutros-Ghali defined the condition of the situation of these kinds of states: "A feature of such conflicts is the collapse of state institutions, especially the police and judiciary, with resulting paralysis of governance, a breakdown of law and order, and general banditry and chaos. Not only are the functions of government suspended, but its assets are destroyed or looted and experienced officials are killed or flee the country. This is rarely the case in interstate wars. It means that international intervention must extend beyond military and humanitarian tasks and must include the promotion of international reconciliation and the re-establishment of effective government[6]."

3- Helman, G. B. and S. R. Ratner 'Saving Failed States'. 89 Foreign Policy, 1992-3, pp. 3-20.

4- A Collapsed State is the final stage of a failed state.

5- Daniel Thurer, The Failed State and International Law, http://ICRC.org, Accessed on December 3, 2022.

6- Ibid.

Other common characteristics of failed states are: the weak or ineffective central government having little control over its territory or no control at all, the widespread corruption, nepotism, the involuntary movement of populations, who seeks to leave their country with the hope of a better life, the sharp economic decline, the disproportion of wealth between the developing and the under-developed countries, terrorism, the high crime rate, the judicial incompetence,illiteracy, the lack of protection of civil liberties and human rights, the government's inability to implement public policies and the lack of physical security for citizens.

Origin of failed states

The causes of the emergence of failed states are often attributed to the decolonization of the 1960s according to the concept of peoples' self-determination rights according to the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples that was adopted by the United Nations General Assembly on 14 December 1960[7]. At that time, the idea of full independence was prevailing along with the belief that those new states can govern themselves successfully. This trend resulted in the formation of an important number of states, most of them unprepared for self-governing themselves. As a matter of fact, they should have been better prepared to independence. Later on, the Cold War created a dichotomy in international relations whereas some countries such as the Philippines, Zaire, South Vietnam, Somalia received military and economic assistance from the US while other countries such as most African States, and some Asian ones received the Soviet Union support on an ideological basis. A huge human rights abuse resulted from such policies that underdevelopment and bloody dictators for decades. As a result, the finance of developing countries was exhausted and underdevelopment loomed over time.

Finally, globalization hit hard some developing countries

7- https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-granting-independence-colonial-countries-and-peoples, Accessed on December 12, 2022.

economically and had a negative effect on others and on the level of living of their population and as a result, increased the number of failed states.

International legal consequences of the continuity of failed states

Failed states remain subjects of international law even the absence of a government able to ensure the continuity of the states' functions. In addition, the treaties which the failed state has ratified remain in force.

a-The absence of an effective government

From an international law perspective, the main characteristic of failed sates is the absence of an effective government having the ability to maintain law and order across their territory as a result of anarchy and to restore security. The International Committee of the Red Cross (ICRC) has identified the characteristics of such failed states as such:

"the disintegration of the organs of the central government, which is no longer able to exercise its rights or perform its duties in relation to the territory and the population;

the presence of many armed factions;

divided control of the national territory, and;

the breakdown of the chain of command within the various factions and their militias[8]."

b-Continuity of states with no effective government

The international repercussions of a breakdown of a failed state are limited. Thus, the legal personality of the state and all rights derived from are preserved. As a result, the state maintains by law its territorial integrity and is protected by the prohibition of interference in its internal affairs or through military aggression. In fact, international law maintains firmly that, even in the absence

8- http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/iwpList74/02CED570ABFDD384C1256B66005C91C6, Accessed on December 15, 2022.

of fundamental components of statehood, failed states continue to be recognized as sovereign states under international law.

The UN has regularly reminded the international community of the need to respect the geographical integrity and sovereignty of states whose governments have fallen. Therefore, the UN have permanently stressed that even if failed states lack an effective government such as Somalia they continue to be members of the UN, and that states without an effective government continue to exist and enjoy the international legal personality. Moreover, in case failed states lack the existence of a functioning government, the principle of continuity of the state is preserved. Thus, according to Article 3(1) of Additional Protocol II to the 1949 Geneva Conventions[9]:"Nothing in this Protocol shall be invoked for the purpose of affecting the sovereignty of a state or the responsibility of the government, by all legitimate means, to maintain or re-establish law and order in the state or to defend the national unity and territorial integrity of the state." Likewise, the Rome Statute of the International Criminal Court (ICC) also states in Article 8(3) [10] that "Nothing in paragraph 2(c) and (e) shall affect the responsibility of a Government to maintain or re-establish law and order in the State or to defend the unity and territorial integrity of the State, by all legitimate means." Thus, international law prohibits the extinction of states that have lost their effective governments as a result of state failure. However, this situation poses a number of effective problems and difficulties for international stability and security.

c-The incapacity to interact with other subjects of international law

States function through their constitutional institutions and public administration. Therefore, a state deprived of a government is unable to conclude international treaties. For instance, Somalia

9- https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and-0, Accessed on December 9, 2023,

10- https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf, Accessed on January 15, 2023.

was unable to ratify the Lomé IV Convention or the Cotonou agreement, thus, preventing it from receiving international assistance. Likewise, no agreements could be reached between Somalia and the World Bank to allow this country to profit from the international organization programs. The same rule does not apply to governments that experience a brief period of ineffectiveness for domestic reasons.

d- The accountability of failed states under international law

Failed states that are experiencing the collapse of their governmental institutions continue to have rights and obligations whether they originate from conventional or customary international law. Indeed, through their institutions and agents, states uphold their obligations to the international community, and such absence gravely jeopardizes the accomplishment of these tasks. In addition, a state is responsible for violations attributable to that state in the case for example its armed forces exercise its control over those who committed the violation. Thürer makes the point that a state that lacks structures or agents that can act on its behalf is not held accountable on the world stage for violations of international law perpetrated by persons it does not control on its soil[11].

Identifying failed states

Failed states are a challenge to the Western model of the international order. Several approaches were developed to determine failed states mainly the Fragile State Index which is based on CAST framework (the Conflict Assessment System Tool) of the Fund for Peace[12] . Both use the following indicators based on the study of 4 social indicators (Demographic pressures, Refugees or internally displaced people, Group grievance, Human flight and brain drain), 2 economic indicators (uneven economic

11- https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/article/other/57jq6u.htm, Accessed on December 9, 2022.

12- The first Fragile States Index was released in 2005. The score, which is compiled by the publication Foreign Policy, analyses nations using data from the CAST.

development poverty and economic decline) , and six political, and military indicators (state legitimacy, public services, human rights and rule of law, security apparatus, factionalized elites, external intervention[13]).

The index is based on the quantitative and qualitative analysis of 12 indicators each of them based on a scale of 0 to 10, with the 0 being the most stable and 10 being least stable[14]. The higher a state is ranked on the list, the more vulnerable it is[15].

Although the FSI report provides an effective tool of measurement of fragile states that helps to address threats on the domestic and international scale, it measures a state's failure or success with only the 12 aspects already mentioned, thus excluding several important characteristics such as the decline in mortality rates, or increased access to clean water sources and does not include the Human Development Index even it focuses on institutions to measure what is seen as the human dimension for development. In addition, it assumes that developed states are stable and sustainable while failed states are powerless.

Failed states and the right 2 protect

The argument for military intervention in failed states is based on the fact that those states have a very poor human rights record, fail in providing their citizens with adequate welfare and the capacity to control their territory, and as result cannot deal efficiently with the threats that originate within their borders like terrorism and different types of trafficking. In light of this situation, the dilemma is: Could the international community resort to the Right to protect or the humanitarian to intervene in failed states by infringing their sovereignty?

13- The OECD publishes an annual Fragile State Report now named State Fragility; also the World Bank publishes its own list of fragile states.

14- Quantitative measurement of state failure involves the creation of indexes and rankings, while the qualitative measurement of a state requires a theoretical framework. This type of measurement displays state failure in three to five stages and is regarded as a process.

15- The twelve CAST indicators, upon which the Fragile States Index is based, cover a wide range of state failure such as corruption, economic decline, inequality, institutionalized persecution, brain drain. https://fragilestateindex.org, What does state fragility means, Fragile State Index, accessed on January 7, 2023.

In 1992, the Secretary General of the United Nations, Boutros Ghali, published his report after the, entitled, "An agenda for peace: preventive diplomacy, peacemaking and peace-keeping." his report marks an important evolution in international relations, as the Security Council approved a fundamental shift in allowing intervention and breaching a state's sovereignty, in cases of severe human rights exploitation[16]. The Secretary-General Boutros Boutros-Ghali proposed his concept of "post-conflict peace-building" that the United Nations must adopt a new political, economic, and social approach in order to prevent future conflicts and assist countries torn apart by war[17].

This intervention purpose is the strengthening of governmental institutions, the protection of human rights through UN agencies assistance and international financial assistance.

Later, Francis Deng, South Sudan's first independent ambassador to the UN, came up with the concept of "the right to protect", also known as "R2P." Subsequently, the Canadian Government set up an International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). The Commission issued a report in 2001, entitled "The Responsibility to Protect", which was based on Deng's concept. Accordingly, the 2005 World Summit that took place September 14 to 16 at the UN Headquarters in New York and brought together more than 170 heads of state and government approved the Responsibility to Protect report. Moreover, the UN Security Council issued Resolution 1674 in its 5430 meeting on the 28th of April 2006, reaffirming its dedication to the "Responsibility to Protect" and its commitment to its implementation[18]. Articles 138 and 139 focused mainly on the right to Protect", whereas article 138 emphasized on each state's responsibility to protect its population

16- Labaki, D. G. (2013, November). Intervention and State Sovereignty: The Dilemma of Armed Humaitarian Intervention . ainternational Journal of Liberal Arts and Social Sciences, p. 12.

17- An agenda for peace: preventive diplomacy, peacemaking and peace-keeping: report of the Secretary-General pursuant to the statement adopted by the Summit Meeting of the Security Council on 31 January 1992 / Boutros Boutros-Ghali

18- UN Security Council Resolution 1674 (2006): Affirming the Right to Protect Civilians

from genocide and crimes against humanity. On the other hand, article 139, focused on the responsibility of the international community through the United Nations to use all the appropriate means, whether diplomatic, humanitarian, or peaceful means in line with chapters VI and VII of the Charter of the United Nations through the UN Security Council on a case-by-case basis.

In January 2009, Secretary-General Ban Ki-moon broadened the interpretation of articles 138 and 139 in his report entitled "Implementing the Responsibility to Protect." He proposed a three-pillar strategy based on: The protection responsibilities of the state, international assistance and capacity building, and timely and decisive response.

Yet, even when the need for military intervention is evident, there should be well-defined rules for carrying out the operation by the international community. The following crucial issues must be addressed before carrying out the mission: Just cause, the proportional means of intervention, and who should be authorized to do so. It should also go through the Security Council to get the approval for the military intervention. But there is skepticism concerning getting always the authorization of the Security Council because some states such as the US do not always resort to the Security Council to get the approval to interfere, but rather do it on their own terms.

The practice of the Security Council

In recent times, the Security Council has frequently used Chapter VII of the Charter by the Security Council such as in the case of Somalia (Resolution 794 of 3 December 1992) This was the first time that Chapter VII powers had officially been employed out of purely humanitarian motivations and despite the absence of any external aggression, a situation that occurred again two years later, when the Council adopted Resolution 940 on Haiti. In the case of Haiti, the Security Council noticed that despite the efforts of the international community, constitutional order was not

reestablished by the de facto authorities[19]. Therefore, the Security Council's recent resolutions, considered that the existence of serious violations of human rights or clear violations of democracy by a state is a threat to peace and is sufficient to justify the Security Council's use of force to intervene in the internal affairs of a state under article 39 of the UN Charter.

Previously, in a landmark decision concerning the Kurds of Iraq (Resolution 688, 1991) the Security Council declared that serious violations of human rights committed by a state against its own citizens constituted a threat to peace. The Security Council requested the immediate end of this repression and expresses hope in the same context that an open dialogue will take place to ensure that the human and political rights of all Iraqi citizens are respected. Moreover, the Security Council insisted that Iraq allow immediate access by international humanitarian organizations to all those in need of assistance in all parts of Iraq and make available all facilities. The Security Council has significantly allowed peacekeeping forces or nongovernmental organizations to conduct humanitarian operations or to maintain safe zones that it has established for the civilian population, and while doing so it bypassed if needed simple police-keeping operations.

Based on Chapter 7, the Security Council authorized intervention in Bosnia-Herzegovina allowing the use of force if necessary in the absence of foreign aggression (Security Council decision 819, 1993). This means that the Security Council can intervene to restore internal order in a failed state under Article 39 of the Charter without obtaining the consent of the concerned state in the name of the need to protect the civilian population.

Thus, the Security Council has profoundly changed the role it was intended to exercise according to the UN Charter by enlarging its interpretation of threat to peace in Chapter 7 to include failed

19- Decision of 16 June 1993 (3238th meeting): resolution 841 (1993) By a letter1 dated 7 June 1993, addressed to the President of the Security Council, the representative of Haiti stated that, despite the international community's efforts, constitutional order had not been re-established in Haiti because the de facto authorities continued to obstruct all the initiatives that had so far been proposed.

states. Overall, it is evident that the Security Council's most recent practice regarding "failed State" has developed a broader policy aiming at replacing a failed system of government through initiating longer-term institution and capacity-building efforts, restoration and extension of state authority, and implementing, for example, the promotion of socio-economic recovery and development, strengthening the rule of law and respect for human rights, supporting the emergence of legitimate political institutions and participatory processes, assisting in elections and promoting democracy. Quick Impact Projects (QIPs), which are small-scale projects, designed to benefit the population. QIPs may take a number of forms, including infrastructure assistance or short-term employment generation activities[20].

Rebuilding failed states

The experience of statehood in the post-colonial states reflects the failure of the nation-state model and its inability to ensure political, economic, and social stability. In addition, the Weberian model of modern public administration has proven to be inefficient in most third-world states.

Therefore, while military intervention can play an effective role in addressing cases of large human rights violations it is important to identify the underlying causes of the conflict and to resort to conflict resolution and peace-building strategies before setting processes of reconstruction and capacity-building of the failed or weak state. Such interventions should aim first to improve the rule of law and reform the justice and security sectors in order to rebuild the trust of the population in its government.

Several strategies that have been attempted to reshape failed states and bring them back to stability and prosperity. Some of these strategies include:

-Peacekeeping and conflict resolution approach: The United

20- United Nations Keeping Operations, (2008) https://peacekeeping.un.org › capstone_eng_0, Accessed on January 9, 2023.

Nations and regional organizations often deploy peacekeeping forces to failed states to help manage conflicts and establish peace. These efforts can involve mediation between opposing parties, providing security for civilians, and facilitating the delivery of humanitarian aid. Yet, these operations can last for decades without contributing to a lasting solution to the conflict.

-State-building and governance reform: Failed states often have weak government institutions, which contribute to instability and chaos. There is a need to restructure government institutions and stimulate good governance through Training and capacity-building for civil servants, supporting democratic elections, and developing and implementing policies that address the expectations of the population.

-Economic development and reconstruction: Failed states often suffer from extreme poverty and lack of economic opportunities, which can contribute to conflict and instability. Therefore, there is a need to stimulate economic growth and create jobs through infrastructure modernization, develop small businesses, and empower women.

-Humanitarian assistance: Failed states often have large populations in need of basic necessities such as food, housing, education, and medical care. International assistance can help ease population suffering.

-Increase developed states' financial, and technical assistance, support reconstruction and development efforts, funding for infrastructure projects, reform of justice, providing training and capacity-building for local officials and civil servants, as well as providing expertise and resources to help implement structural reform programs.

-Peacebuilding: developed world countries can provide political support to failed states by working with international organizations and regional bodies to help promote stability and conflict resolution. This can involve working with local leaders to develop

and implement policies that address the needs of the population and rebuild their trust in their government, as well as supporting democratic elections and initiatives to strengthen the rule of law,

- Preemptive intervention before the economic, political, and security situation collapse. This option is rarely applied as the experience with failed states has clearly warning rated. The Rwanda tragedy is a good example of the failure of the international community. In fact, early calls to introduce reforms in failed states face internal resistance to change as well as international legal challenges linked to sovereignty.

The UN approach: From sovereignty to intervention

From a legal perspective, Article 2(7) of the U.N. Charter states clearly that the organization is not authorized to intervene "in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state," except when the Security Council is applying sanctions under Chapter VII that was relied upon for sanctions against Iraq, Libya, and Serbia. In other words, the principle of sovereignty stipulates that all the internal affairs of a state are outside the control or authority of the international community. Yet, the need to preserve international peace and security led to the U.N.'s increased involvement in the internal affairs of failed states.

The Security Council SC has broadened its field of activity, notably with regard to the authority given to it in Chapter VII through creating new precedence for the use of force, and by constantly redefining the conditions a situation must meet in order to be perceived as a threat to the peace. Thus, the United Nations has increasingly interfered in areas that previously had been considered as exclusively domestic matters.

In fact, there is an increasing belief in the international community of the need for some limitations on absolute sovereignty by the international community especially when there is a need to provide humanitarian assistance to countries' populations in distress. Moreover, state sovereignty was never really exercised for political and economic reasons.

More broadly, governance assistance and delegation of governmental authority for a limited time could be entrusted to the UN to entrust for dealing with the growing number of failed states and their threat to international security, the increasing number of refugees and "boat people", and the increasing economic discrepancies between the well-being of developed countries and developing ones.

a-Governance assistance

The current practice of economic assistance programs provided by international organizations requires the recipient state to embark on adjustments policies of domestic nature. Such "conditionality" is to be accepted by states to get aid and to control how it is spent. More often, the assistance is linked to the respect of human rights, democratization, the reform of public administration, procurement laws, and fighting corruption. Thus, the World Bank and the IMF require recipient states to restructure their economy, adopt market rules, let the currency float, cut the budget deficit, and decrease the size of the public sector as a condition to get badly needed assistance. Failed states have little choice but to comply because they risk to collapse totally. Under such circumstances, sovereignty is being severely eroded by the limitations over domestic policies.

c-Direct intervention

The international community's responded to the situation of the failed states through direct intervention. For example, the U.N. Charter created a system of trusteeship entrusting to the international organization the direct governing of non-self-governing territories or states[21]. Thus, in 1962 and 1963, at the request of the Netherlands and Indonesia, the United Nations governed Irian Jaya -the western half of the island of New Guinea- during that territory's brief transition from Dutch

21- The UN Trusteeship Council has been inactive since the last trust territory, Palau, became independent in 1994. In such a situation, the UN Charter stipulation that "the trusteeship system shall not apply to territories which have become Members of the United Nations, the relationship among which shall be based on respect for the principle of sovereign equality."

to Indonesian rule. In 1966, the UN General Assembly placed West Africa –currently Namibia- under the direct responsibility of the United Nations. In 1967, the Assembly established the United Nations Council for South West Africa to administer the Territory until independence. In 1968, the Council was renamed the United Nations Council for Namibia. In 1978, Canada, France, the Federal Republic of Germany, the United Kingdom, and the United States submitted to the Security Council a project to organize, elections for a Constituent Assembly that would be held under United Nations Special Representative for Namibia. appointed by the Secretary-General. The elections, were held from 7 to 11 November 1989. Namibia became independent on 21 March 1990.

In many other instances, the United Nations promoted democratic institutions, helped draft constitutions, and monitored free elections. For example, in Central America, the UN monitored elections in Nicaragua and the democratic process in El Salvador.

In other cases, the UN created for failed states another form of conservatorship through the delegation of certain governmental functions to the U.N. A good example of such a process was applied in Cambodia, which clearly qualifies as a failed state. In fact, a protracted conflict, a bloody civil war, invasions, foreign arms supplies, terrible violations of human rights, huge displacement of its population, and the destruction of its infrastructure have made the country incapable of governing itself amidst attempts to bring peace between warring factions. As a result, the five permanent members of the Security Council created the United Nations Transitional Authority in Cambodia (UNTAC entrusted with running Cambodia until the organization of elections. The UN became in charge of civil administration and was given the control of five ministries and the supervision of others, had access to all official documents, the right to issue binding directives, and replace personnel in order to create a neutral environment for elections.

In addition, the Cambodians agreed to create a Supreme National Council (SNC), composed of representatives of the four warring factions which acted as unique source of authority, and embodied Cambodian sovereignty. Under the 1991 Paris Agreement, the SNC delegated to the United Nations the full authority needed to ensure that the accords would be successfully implemented.

In fact, the U.N. and the concerned failing state may negotiate a trusteeship agreement, which would contain the essential elements upon which the failing state authorities accept. This requires a carefully negotiated international and international political consensus.

However, this direct administration should not last for a long time because it could raise suspicions in the population of a return of a new kind of colonialism. Such agreements shall be assessed after a maximum period of 3 years to make an appropriate decision to keep or to suspend them.

Challenges of Rebuilding failed states

Post-conflict reconstruction of failed states requires financial stabilization, rehabilitation of infrastructure, development, decreasing public deficits, managing monetary policy, suspending debt repayments, liberalization of the economy, invigorating medical and educational service delivery systems, rebuilding public institutions, capacity building, financial and economic policymaking, the creation of a policy framework to encourage the private sector to contribute to growth and prosperity, and removing regulations and practices that impede rapid growth. Free elections have to come next because they mean to end conflicts such as in Liberia, East Timor, and Sierra Leone. In fact, elections are always indispensable to the launching of post-conflict democracies, although they polarize already fractured societies, and institutionalize existing de facto forces.

Although many countries have contributed a large amount of money to failing, weak, and collapsed states the results are mitigated

and the number of failed states is still on the rise. Unfortunately, those methods of assistance were often inadequate and require a more systematic and well-planned approach.

In fact, the saving of failed states raises multiple challenges. Although good intentions are obvious, the international community did not adopt a comprehensive policy to deal with states at risk back and intervened on an ad hoc basis. As a matter of fact, the challenges faced by these states are not only economic. They are often identity, ethnically, culturally, or security related.

Moreover, often people have a suspicion that international intervention is a colonial conspiracy with the intent of destroying their sovereignty[22]. For example, the attempt to introduce democracy by force in countries such as Afghanistan, Iraq, and Libya failed and lead to the rise of violence and Islamic fundamentalism. One of the reasons is the fact that donors and UN agencies, focused above all on building a central leadership and a central hierarchy of power. Yet, this is insufficient to solve the problems of states at risk of collapse. On the contrary, interventions to keep at-risk states from failing should concentrate on comprehensive transitional justice, the rule of law, justice reform, security forces rehabilitation, and social, economic, cultural, and political reforms to avoid failure.

Furthermore, unless demobilization, disarmament, and reintegration occur at the end of hostilities, reconstruction effort will fail. Other policies include: The revival of civil society that is always destroyed in failing states; rebuilding the social capital; The implementation of democracy, the freedom of speech, and the accountability and transparency of public officials; And the need for create independent anti-corruption commissions to monitor and sanction corrupt officials and promote transparency.

Conclusion: The failure of nation-states

Failed states pose a serious threat to and the welfare of their

22- Lemay-Hébert, N. (2018). From Saving Failed States to Managing Risks: Reinterpreting Fragility Through Resilience. Governance and Political Adaptation in Fragile States, 75-101.

citizens and to regional and global stability because they are a potential sanctuary for terrorism, trafficking of drugs and weapons, human trafficking especially in their stateless regions, a situation that is a matter of big concern for the international community. Thus, the spread of the phenomenon of failed states and especially their abuse of human rights requires a new approach in the intervention of the international community. As a matter of fact, attempts to save failed states often face fierce opposition from corrupt local elites, government officials, various interest and rebel groups, and difficulties of reforming state's institutions, rebuilding infrastructures, the judiciary, the police, and the welfare of their inhabitants and reestablishing trust between people and their government. The international legal community has the obligation to assist in restoring the effective governments of failed states while ensuring the rights of their population to continuous independence, and the integrity of the international legal order. In fact, foreign intervention has been based on an ad hoc basis, and triggered often by states interests, or when the situation of failed states has reached a critical point threatening international security, But the tide is slowly changing, and the assumption of absolute and exclusive sovereign has passed because in reality the number of state in need for political, security, and economic assistance in on the rise and is depending more and more on foreign assistance. In fact, the exercise of state sovereignty was never matched by reality, especially in ways that the world community has aided states in distress through capacity building, institutional reforms, and all kinds of interference in domestic issues. In fact, there is a need to balance between the needs of sovereignty and the requirements of an increasingly more interdependent world and avoid the return to a new type of colonialism that may fire back on the attempts to reform failed states. Moreover, this new type of direct intervention shall not last for long and has to reestablish democracy and free elections to allow populations to choose their future.

References

-Banki-moon. (2012, January 18). Responsibility to Protect: Ban urges action to make UN-backed tool a living reality' , https://news.un.org/en/story/2012/01/400702

-Brooks, R. E. (2005). Failed States, or the state as a failure. The University of Chicago Law Review, 1159-1196.

-Chomsky, N. (2001). Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy.Macmillan.

-Corrias, L. (2014). Guises of Sovereignty: 'Rogue States' and Democratic States in the International Legal Order. Deviance in International Relations , 38-57.

-Doyle, M. W. (March 2011). International Ethics and the Responsibility to Protect. New York: Columbia University.

-Erdur, V. (2021). A Short Review About The Concept of Responsibility to Protect. Journal of Human and Social Sciences, 401-410.

-Failed states, collapsed states, weak states: Causes and ... - Brookings. (n.d.). 2022, from https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeofterror_chapter.pdf

-Fox, J. (2004). Religion and state failure: An examination of the extent and magnitude of religious conflict from 1950 to 1996. International Political Science Review, 25(1), 55-76. https://doi.org/10.1177/0192512104038167

-Ghani, A. (2008). Fixing Failed States. Oxford University Press.

-Hesse, B. J. (2015). Why Deploy to Somalia? Understanding Six African Countries' Reasons for Sending Soldiers to One of the World's Most Failed States. The Journal of the Middle East and Africa, 329-352.

-Karen, Smith, U. S. (2020, August 17). A reflection on the Responsibility to Protect in 2020. https://reliefweb.int/report/world/reflection-responsibility-protect-2020

-Kraxberger, B. M. (2006). Failed states: temporary obstacles to democratic diffusion or fundamental holes in the world political map? Third World Quarterly, 1055-1071.

-Labaki, G. (2013, November). Intervention and State Sovereignty: The Dilemma of Armed Humaitarian Intervention, International Journal of Liberal Arts and Social Science Vol. 1.

-Lemay-Hébert, N. (2018). From Saving Failed States to Managing Risks: Reinterpreting Fragility Through Resilience. Governance and Political Adaptation in Fragile States, 75-101.

-Naudé, W. (2011). Fragile States: Causes, Costs, and Responses. New york: Oup Oxford.

-Piazza, J. A. (2008). Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism? International Studies quarterly, 469-488.

-Simms, B. (2008). Humanitarian Intervention: A History. Cambridge University Press.

-Thürer, D. (2008). An Internal Challenge: Partnerships in Fixing Failed States. Harvard International Review, 42-45.

-Waal, A. d. (2020). Somalia's disassembled state: clan unit formation and the political marketplace. Conflict, Security & Development, 561-585.

-Woodward, S. L. (2017). The Ideology of Failed States. Cambridge University Press.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Maj. Ayoub Mhana*

Chinese trends towards the Central Asian region

.....***26***

•*Dr. Nagham Abi Chakra*

The energy crisis and its impact on the world

.....***28***

Chinese trends towards the Central Asian region

Maj. Ayoub Mhana

The return of the Central Asian region to the international stage was an important phenomenon in international relations, which attracted the attention of many regional and international countries to it in the context of its distinguished strategic location and rich natural resources such as energy and minerals. The disintegration of the Soviet Union led to the creation of a strategic vacuum in the region, paving the way for the accession of new players who want to control the capabilities of this important region economically, politically and in terms of security. Indeed, China was among the most important of these players, especially as it shares long borders with Central Asia as well as overlapping ethnic extensions.

The Central Asian region strategically represents the backyard and the traditional sphere of influence of China, due to its historical, civilizational, cultural, economic and commercial ties with the countries of the region, as the region comes among the priorities of Chinese decision-makers when setting their strategies in various fields.

From here, the motive behind the Chinese orientations towards the Central Asian region was its endeavor to create a regional and international environment that would facilitate its activation and growth of its economic capabilities on the one hand, and to preserve the sovereignty and independence of its political position on the other hand, in addition to that China's keenness to search for natural resources, especially energy sources. To meet the needs of the industrial sector. Hence China's keenness to play an important role in developing the economies of these republics and linking them to the Chinese economy, in order to achieve a two-dimensional goal,

in terms of ensuring stability and curbing extremism motivated by poverty motives, in a way that guarantees the security of energy supplies from Central Asia towards China, as well as opening new markets. For Chinese exports, whether in Central Asia or through it towards Europe, which put it in the face of American influence in the region, forcing it to adopt a strategy of soft power to influence the countries of the region, and achieve its interests, by relying on the Shanghai Cooperation Organization.

The Chinese orientation towards the Central Asian region gave the republics of the region multiple options, which they must exploit to strengthen their economic and security relations.

The energy crisis and its impact on the world

Dr Nagham Abi Chakra

Today, we live in a world full of conflicts, disputes, and crises. The global energy crisis is one of a recent issue that urges the nations to find urgent solutions.

In this paper we are going to discuss the causes of the global energy crisis and its effects on the countries worldwide, in order to reach the suitable solutions.

As for the causes for this crisis they are divided into two sections: the political and economical causes, the natural and technical causes.

Russia-Ukraine war is one of the essential issues that affects the prices of fuel and gas, and leads to an increase in products' prices in the global markets. The gasoline crisis rises in Asia, Europe, Africa, Middle East, and the Americas. This rise occurred during the period of covid-19.

That's why nations, nowadays, should depend on renewable energy as a solution not only for the fuel crisis but also for the climate change. Moreover, leading powerful states take advantage of this crisis to consolidate its political influence and greed all over the world.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Maj. Ayoub Mhana

Tendances chinoises vers la région de l'Asie centrale

.....30

•*Dr. Nagham Abi Chakra*

La crise de l'énergie et son impact sur le monde

.....32

Tendances chinoises vers la région de l'Asie centrale

Maj.Ayoub Mhana

Le retour de la région de l'Asie centrale sur la scène internationale est un phénomène important dans les relations internationales, qui attire sur elle l'attention de nombreux pays régionaux et internationaux compte tenu de son emplacement stratégique distingué et de ses riches ressources naturelles telles que l'énergie et les minéraux. La désintégration de l'Union soviétique a conduit à la création d'un vide stratégique dans la région, ouvrant la voie à l'adhésion de nouveaux joueurs désireux de contrôler les capacités de cette région importante sur les plans économique, politique et sécuritaire. parmi les plus importants de ces joueurs, d'autant plus qu'il partage de longues frontières avec l'Asie centrale ainsi que des extensions ethniques qui se chevauchent.

La région d'Asie centrale représente stratégiquement l'arrière-cour et la sphère d'influence traditionnelle de la Chine, en raison de ses liens historiques, civilisationnels, culturels, économiques et commerciaux avec les pays de la région, car la région figure parmi les priorités des décideurs chinois lorsqu'ils définir leurs stratégies dans divers domaines

De là, le motif derrière les orientations chinoises vers la région de l'Asie centrale était son effort pour créer un environnement régional et international qui faciliterait son activation et la croissance de ses capacités économiques d'une part, et pour préserver la souveraineté et l'indépendance de son politique position d'autre part, à cela s'ajoute l'empressement de la Chine à rechercher des ressources naturelles, notamment énergétiques, pour répondre aux besoins du secteur industriel. D'où la volonté de la Chine de jouer un rôle important dans le développement des économies de ces républiques et de

les relier à l'économie chinoise, afin d'atteindre un objectif à deux dimensions, en termes de stabilité et de lutte contre l'extrémisme motivé par la pauvreté, d'une manière qui garantit la sécurité des approvisionnements énergétiques de l'Asie centrale vers la Chine, ainsi que l'ouverture de nouveaux marchés. Pour les exportations chinoises, que ce soit en Asie centrale ou à travers elle vers l'Europe, ce qui la met face à l'influence américaine dans la région, l'obligeant à adopter une stratégie de soft power pour influencer les pays de la région, et réaliser ses intérêts, en s'appuyant sur l'Organisation de coopération de Shanghai.

L'orientation chinoise vers la région de l'Asie centrale a donné aux républiques de la région de multiples options, qu'elles doivent exploiter pour renforcer leurs relations économiques et sécuritaires.

La crise de l'énergie et son impact sur le monde

Dr Nagham Abi Chakra

Aujourd'hui, nous vivons dans un monde plein de conflits, de disputes et de crises. La crise énergétique mondiale est l'un des problèmes récents qui pousse les nations à trouver des solutions urgentes.

Dans cet article, nous allons discuter des causes de la crise énergétique mondiale et de ses effets sur les pays du monde entier, afin de trouver les solutions appropriées.

Quant aux causes de cette crise, elles se divisent en deux sections : les causes politiques et économiques, et les causes naturelles et techniques.

La guerre russo-ukrainienne est l'un des problèmes majeurs qui affecte les prix du carburant et du gaz et entraîne une augmentation des prix des produits sur les marchés mondiaux. La crise de l'essence augmente en Asie, en Europe, en Afrique, au Moyen-Orient et dans les Amériques. Cette hausse s'est produite pendant la période de crise du covid-19.

C'est pourquoi les nations, de nos jours, devraient dépendre des énergies renouvelables comme solution non seulement à la crise du carburant, mais aussi au changement climatique. De plus, les principaux États puissants profitent de cette crise pour consolider leur influence politique et leur cupidité partout dans le monde.

Issue 123 - January 2023

الدفاع الوطني اللبناني
DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

The Dilemma of Sovereignty of Failed States in International Law: From the Obligation to Abstain to Intervention